وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة محمد خيضر "بسكرة"
كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية _قطب شتمة _
قسم العلوم الإنسانية
شعبة التاريخ

عنوان المذكرة

العلاقات السودانــية المصرية (1956-1990م)

مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر في تخصص تاريخ معاصر

إعداد الطالبة :
نجوة مخلوفي

إشراف أستاذ :
صادق بوطارفة

السنة الجامعية :
2017/ 2016

بسم الله الرحمن الرحيم

شـــــــكر وعـــــرفان:

أحمد الله و أشكره عز و جل على كل شيء صاحب النعمة التي أنعمنا بها،و الذي أمدني بالعقل و الصبر و التوفيق لإنجاز هذه المذكرة

أتقدم بالشكر و الإمتنان إلى أستاذي صادق بوطارفة الذي كان لي العون الكبير في سبيل إنجاز هذه المذكرة و توجيهي و مساندتي ، وكذا صبره الطويل معي ، كذلك أتوجه بالشكر إلى أساتذتي الذين أفادوني بتوجيهاتهم القيمة بقسم التاريخ جامعة محمد خيضر بسكرة .

نجوة مخلوفي

إهـــــداء

إلهي لا يطيب الليل إلا بذكرك و لا يطيب النهار إلا بطاعتك و لا تطيب الآخرة إلا بعفوك و لا تطيب الجنة إلا برؤيتك .

أهدي هذا العمل المتواضع إلى أبي الذي لم يبخل علي يوما بشيء .

و إلى روح أمي و أخي (ياسين) و أدعو ربي أن يسكنهم فسيح جناته .

إلى من تقاسمت معهم الحياة بحلوها و مرها فريدة ،ليندة ،عبد الوهاب ،مسعود ، فتحي، لطفي ،عبد الرزاق، عبد الحميد،إلى أولاد أخي خاصة: أنس ، فاطمة ، أحمد ،أشرف،عبد الرحمن.

إلى صديقاتي خاصة مريم ، أمينة، شروق، رحيمة، عفاف، سليمة.

إلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد و لو بالكلمة الطيبة إلى طلبة قسم تاريخ بجامعة محمد خيضر –بسكرة– دفعة 2016 .

نجوة مخلوفي

العلاقات السودانية المصرية نمط متفرد من أنماط العلاقات التي تربط بين دولتين على المستوى الإقليمي عربيا و إفريقيا وعلى المستوى العالمي، و تمثل تفاعلا من نوع خاص وشامل ينعكس في العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية.

من بين العوامل التي جعلت البلدين يرتبطان هو نهر النيل حيث أنهم دولتي مصب تتأثران بأحواله و تغيراته بدرجات متفاوتة، كما حتمت الجغرافيا أن يقع البلدان في شمال أفريقيا وفي الوقت نفسه يطلان على البحر الأحمر من جهة غربه ويتصلان مع غرب أفريقيا مع المغرب العربي دون أن تفصل بينهما حدود طبيعية، كذلك التاريخ ربط بين البلدين بروابط ثقافية شكلت قيما مشتركة و معتقدات واحدة .

مرت هذه العلاقة عبر مراحل التاريخ المختلفة، إذ كان ذلك مرتبطا بواقع الحال ونظام الحكم في كلتا الدولتين. مما يستدعي ضرورة الإشارة إلى أن السودان قد شهد تغيرا في نظام الحكم أكثر من مرة و كذلك مصر، وقد استوجبت حالة التذبذب في العلاقات السودانية – المصرية من الاتساع.

أهمية الموضوع:

– تكمن أهمية الموضوع أنه يتناول أهم حلقة في سياسة السودان بتشكيل الأحزاب السياسة وإثبات وجود السودان كدولة و استقلالها عام 1956م.

– ارتباط الدولتين الوثيق من الناحية الجغرافية فهما متجاورتين، وساعد هذا التجاور على إبرام العديد من إتفاقيات و محاولة التكامل خاصة التكامل السياسي والاقتصادي.

أهداف الموضوع:

يهدف هذا البحث إلى تقديم عرض في تاريخ العلاقات السودانية المصرية من 1956 إلى 1990، وأثر تلك العلاقة على مسيرة البلدين حديثا، مع توضيح مكامن التوترات وكيفية تجاوزها وإخضاع كل ذلك لتحليل بهدف خروج برؤية محددة حول علاقات البلدين وإمكانيات تنميتها لصالح الشعبين.

أسباب اختيار الموضوع:

- الرغبة الذاتية لدراسة المواضيع ذات الأبعاد السياسية و الاقتصادية.

- الميل لهذا النوع من المواضيع التي تخص العلاقات الدولية خاصة في العالم العربي على وجه التحديد وأهم ايجابيات وسلبيات علاقات هذه الدول .

- الرغبة في خوض غمار هذا الموضوع لما يحمله من قيمة علمية و تاريخية، حيث يتميز بخصوصية سواء على المستوى العربي أو الإفريقي.

الإشكالية:

تتمثل إشكالية البحث في: **ما هي العوامل المتحكمة في طبيعة العلاقات السودانية المصرية من 1956 إلى 1990 ؟**

وتتدرج تحت هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية:

- كيف كانت الخلفية التاريخية للبلدين من 1899 إلى 1956 ؟
- ما هي أهم مصادر النزاع والوفاق بين البلدين؟
- هل استطاع البلدين تجاوز المشاكل بينهم؟
- هل يستفيد السودان من عملية التكامل مع مصر؟

المنهج المتبع :

أما فيما يخص المنهج المتبع في البحث فهو المنهج التاريخي من خلال سرد الأحداث وأهم الوقائع التي جرت بين البلدين، والمنهج التحليلي لدراسة الأحداث وتحليلها.

مراجع البحث:

أما أهم المراجع التي اعتمدت عليها في البحث فهي:

- أماني الطويل – **العلاقات المصرية السودانية ،جذور المشكلات وتحديات المصالح ،قراءة وثائقية .**

- نوال عبد العزيز مهدي راضي، **رياح الشمال ،دراسة في العلاقة المصرية-السودانية**

- رأفت غنيمي شيخ، **مصر و السودان في العلاقات الدولية .**

- شوقي الجمل وعبد الله عبد الرازق، **تاريخ مصر والسودان الحديث والمعاصر**

- إضافة إلى بعض المجلات السياسية و الدراسات السابقة من بينها:

- حنان الشيخ محمد علي، **العلاقات السودانية- المصرية 1952-1985.**

-آدم محمد أحمد عبد الله، **العلاقات السودانية المصرية من منظور الأمن القومي (1969م- 2001 م).**

خطة البحث:

ينقسم البحث إلى ثلاث فصول وخاتمة وقائمة المصادر والمراجع والملاحق.

وقد تناول الفصل الأول الخلفية التاريخية للعلاقات السودانية المصرية من 1988 إلى 1990، وكذلك تشكل الأحزاب السودانية و نمو الوعي القومي عند السودانيين وخصوصا استقلال السودان.

أما الفصل الثاني فقد تطرقت فيه إلى مصادر النزاع و الوفاق بين البلدين في مبحثين؛ حيث عالجت في المبحث الأول مشكلة الحدود كمنطقة حلايب، وإثارة الحكومة المصرية لها وموقف السودان من هذه المسألة. وقمت في المبحث الثاني بدراسة اتفاقيتي نهر النيل 1929 و 1959 .

وخصصت الفصل الثالث لمسار العلاقات بين البلدين من 1969 إلى 1990، حيث ناقشت فيه العلاقات السياسية والاقتصادية والتوقيع على ميثاق التكامل بين البلدين.

وفي الأخير أنهيت البحث بخاتمة تضمنت أهم النتائج التي توصل إليها البحث.

صعوبات البحث:

وككل عمل بحث منجز واجهتني بعض الصعوبات، والتي تتلخص فيما يلي:

قلة المراجع المتخصصة في هذا الموضوع التي تساعدني في إنجاز هذ ا الموضوع لأن معظم المراجع خارج الوطن و صعوبة الحصول عليها وكذلك الوثائق الرسمية.

المبحث الأول: العلاقات السودانية المصرية (1899-1953):

1 -إتفاقية الحكم الثنائي 1899:

ربطت الطبيعة السودان بمصر عن طريق نهر النيل وقد توافرت عدة عوامل ساهمت في خصوصية العلاقة بين السودان ومصر منها الدين واللغة.

وظل تاريخ السودان مرتبطا بالتاريخ المصري منذ أقدم العصور يؤثر ويتأثر به، بدأت علاقة السودان بمصر في العصر الحديث بغزو محمد علي باشا للسودان بين عامي 1820-1821 وتأسيس حكم تركي مصري في السودان، استمر حتى عام 1885 عندما تمكنت الثورة المهدية من إحراز نصر نهائي وتحرير الخرطوم 26 يناير 1885 م[1].

وبين عامي 1896-1898 تمكنت القوات المصرية البريطانية من إعادة غزو السودان ووضعت النهاية للدولة المهدية المستقلة، ووقعت اتفاقية الحكم الثنائي في يناير 1899 [2]. من أهم أسباب التي جعلت انجلترا تغزو السودان، حيث أن هذه الأخيرة تشكل حلقة هامة في الإستراتيجية التوسعية للامبريالية البريطانية على الخريطة الممتدة من رأس الرجاء الصالح إلى الإسكندرية.[3]

كما أن مقتل غردون بواسطة ثوار المهدية ترك إنطباعا عميقا لدى البريطانيين، إذ يعتبر جرحا لكبرياء البريطاني وللدين المسيحي وتهديد من المسلمين[3].

---

[1] رأفت غنيمي الشيخ، **مصر والسودان في العلاقات الدولية**، عالم الكتب، القاهرة، ص232.

[2] محمد سعيد القدال، **تاريخ السودان الحديث (1820-1955)**، أمل للطباعة والنشر، الخرطوم، 1993، ص 215.

[3] مكي شبيكة، **مقاومة السودان الحديث للغزو والتسلط**، القاهرة، 1972، ص113.

[4] الجمل شوقي عطا الله و عبد الرزاق إبراهيم عبد الله ، **تاريخ مصر و السودان الحديث و المعاصر** ،دار الثقافة لنشر و التوزيع، القاهرة ،1997م، ص227.

رأت بريطانيا ضرورة التحرك للسيطرة على السودان والسعي الجاد لابتداع شكل جديد من أنواع الحكم تحقق به مبتغاها في المنطقة، وأن تسيطر على مياه النيل الذي يعتبر شريان الحياة لمصر [1].

جردت بريطانيا حملة بقيادة اللورد كتشز لاستعادة السودان، فكانت موقعة كرري الشهيرة في يوم الجمعة الموافق 1898/09/21، انتصر فيها الجيش البريطاني المصري على جيش المهدية وبدا بذلك الحكم البريطاني المصري على السودان [2].

كان الجانب المصري ينظر للاتفاقية على أنها مجرد وثيقة بريطانية، ولم تكن اتفاقية بالمعنى المفهوم، فقد تحملت مصر نفقات الحرب وشاركت في الغزو ولكنها لم تحظى بدور رمزي في السودان.

في 4 يناير 1899 تلى اللورد كرومر خطابا أعلن فيه المحاور التالية:

- الاتجاه في التبشير المسيحي.
- تنفير السودانيين من مصر استنادا لمساوي الحكم التركي المصري.
- الاستعانة بغير المصريين لبنانيين وسوريين في تأسيس الإدارة الجديدة.
- عدم تعيين المصريين في مجلس الحاكم العام[3].

كان هذا الخطاب تفسير لروح الاتفاق الذي ابرم في 19 يناير 1899، بين مصر وبريطانيا والذي بموجبه أن يتبع الحاكم العام في السودان الحربية المصرية وينال راتبه منها.

---

[1] Daly .m.w .**Empire on the Nile .The Anglo – Egyptian Sudan 1898-1934** Cambridge University Press; 1986.pp13.16.

[2] بركات موسى الحواتي، **قراءة جديدة في العلاقات السودانية المصرية**، القاهرة، مكتبة مدبولي، 1998، ص41.

[3] علي محمد بركات، **السياسة البريطانية واسترداد السودان**، القاهرة، الهيئة العامة للكتاب، 1988، ص 58.

يلاحظ أن الطبقة المثقفة والسياسيين في مصر لا يؤمنون بمصر من غير السودان كم لا يعرفون السودان بدون مصر ويظهر ذلك جليا في مفاوضاتهم لبريطانيا من اجل الاستقلال إذ اعترفت لهمج بريطانيا بالاستقلال بشرط أن يبقى السودان تحت حكمها فما كان من سعد زغلول زعيم حزب الوفد إلا أن صرّح أثناء مفاوضات (ماكدونالد) 1926 بان الأمة لن تتنازل عن السودان وأنها تسعى ولا تكف عن السعي بكل الظروف المشروعة لرد حقوقها، واعتبر سعد زغلول التساهل في السودان يرقى لمستوى الخيانة الوطنية[1].

حاول البريطانيون توظيف طبيعة الحياة السودانية لمصلحتهم فمضوا في تعميق الهوة بين مصر والسودان إذ صوروا للموظف المصري أن السودان ما هو إلا منفى لهم، ومضوا يرسخون للذهن السوداني أن الإدارة المصرية إدارة فاسدة مستدلين في ذلك بفترة الحكم التركي المصري فحاولوا قتل وتمزيق مشاعر الإخاء والتعاطف بين البلدين[2].

كما حاولوا تقليص سلطات وصلاحيات المأمور ونائبه والتي كانت غالبا ما تشغل المصريين، وعلى الرغم من سياسة العزل البريطانية إلا أن كثير من التفاهم المشترك بين شعبي السودان ومصر كان يتجاوز في الواقع الأمر كل الحواجز المضروبة ومعبرا عن الرفض ومعلنا انسجام وتآلف ضد الكيان البريطاني، وساعد ذلك الوجود المصري الكثيف في السودان سوى في الجيش أو الخدمة المدنية واكبر دليل على ذلك

---

[1] يواقيم رزق مرقص، **تطور نظم الإدارة في السودان في عهد الحكم الثنائي الأول، (1899-1994)** الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1984، ص28.

[2] **المرجع نفسه**، ص308.

الزيجات التي تمت بين الضباط المصريين والسودانيات كذلك زواج المهاجرين السودانيين من المصريات في مصر[1].

مما زاد في هذا التآلف والتجانس تغذية مصر لعقول المعلمين في السودان بمصادر الثقافة والعلم، فكان الرأي العام السوداني يطلع على كل ما يدور في الساحة المصرية مناقشا فيها ومتفاعلا معها، ولم يكن تأثير الخريجين بالأفكار التحررية المصرية إلا دليل على ذلك، ففي عام 1920 م، كون الخرجين جمعية الإتحاد السوداني وكان هدفها معارضة الحكم الثنائي، وكانت توزع المنشورات داخل السودان وتراسل الصحف والمجلات المصرية فقد تأثر السودان بالدور التاريخي للحركة المصرية خاصة بعد أحداث 1919م.*

في عام 1923 م انشقت جمعية الاتحاد السوداني إلى تيارين ، تكون تيارها الثاني جمعية اللواء الأبيض، وقد حدد دستور جمعية اللواء الأبيض بأن هدفها خدمة الأهداف الوطنية للسودان ورفضت الانفصال عن مصر، فقوي عودها وزاد صفها ففي عام 1924م، خرجت للمظاهرات وقابلها الجانب البريطاني بالحسم[2].

في نوفمبر 1924 م تم إغتيال السير لي إستاك حاكم عام السودان في القاهرة وعلى أثر ذلك طلبت بريطانيا سحب كل الجيش المصري من السودان، إشتغل السودان بالمظاهرات ضد الإنجليز كما هتفوا بحياة مصر وأحرق العلم الانجليزي في بور تسودان، إتهمت بريطانيا مصر بتحريض السودانيين ضدها وتصاعد الموقف بين

---

[1] محمد سعيد القدال، **المرجع السابق**، ص108.

[2] محمد عمر بشير، **تاريخ الحركة الوطنية في السودان (1900-1969)**، الدار السودانية للكتاب، 1980 ص40.

* أحداث 1919م: هي ثورة حدثت في مصر بقيادة سعد زغلول زعيم الحركة الوطنية المصرية، جاءت هذه الثورة في ظل المعاملة القاسية التي كانت بحق المصريين .انظر: عبد الرحمن الرافعي، **ثورة 1919 (تاريخ مصر القومي)** ط4، دار المعارف، القاهرة، ص 72.

مصر وبريطانيا بعد أن طلب المندوب السامي اللورد ولبني من الحكومة المصرية سحب موظفيها ووحداتها العسكرية من السودان في ظرف 24 ساعة، وأن تكون قوة دفاع السودان من الجنود السودانيين ورؤساؤها من الانجليز وأن يكون قسمها وولاؤها للحاكم العام بدلا من ملك مصر وأن تزداد حصة السوداني من المياه وتعوض أسرة السير وار بمبلغ كبير من المال، في مواجهة هذه المطالب تقدمت حكومة سعد زغلول بالاستقالة [1].

أجلي المصريين عن السودان في ديسمبر 1924م، وإنفردت بريطانيا بحكم السودان لتبدأ فترة جديدة ألقت بضلالها على العلاقات السودانية المصرية، بعد المواجهة المسلحة نشا تيارين الأول يطالب بالاستقلال عن مصر والثاني يطالب بالاستقلال والوحدة مع مصر[2].

التيار الاستقلالي يرى أن وعود مصر بالمساعدة في الاستقلال لا يعول عليها كثيرا لما وجده السودان من الحكام المصريين من دروس مؤلمة فكان لزاما على هذا التيار البحث عن حركة سياسية إستراتيجيتها الاستقلال عن مصر من ابرز مؤيدي هذا التيار عبد الله خليل الذي كان من مؤسسي جمعية الاتحاد السودانية والتي نادت بالاتحاد مع مصر إلا انه كفر بذلك وفقد الثقة في مصر بعد خذلان الجيش المصري للمجموعة السودانية عند محاصرة البريطانيين للمصريين.[3]

---

[1] بركات موسى الحواتي، **المرجع السابق**، ص 71.

[2] نوال عبد العزيز مهدي راضي، **رياح الشمال دراسة في العلاقات المصرية- السودانية في التاريخ الحديث والمعاصر**، المطبعة التجارية الحديثة،1985م، ص41.

[3] Fadwa abd Rahman Ali taha , **The Anglo Egyptien dispuit over the sudan1937- 1947** , Khartoum university.2002.p25 .

أما التيار الوحدوي مع مصر فيرى أن هناك ارتباط وكفاح مع مصر يفرض ويحتم الوحدة معها وكان هذا التيار يؤمن إيمانا عميقا بالإتحاد مع مصر في إطار نظام (الدومينيون).

في 3 فبراير 1925م شكلت السلطة البريطانية في السودان لجنة لكي تقضي الحقائق حول أحداث المواجهة المسلحة (1924م)، فكانت نتيجة التقرير المؤشرات التالية:

- وجود تحريض مصري.
- الاعتراف بوجود عداء من قطاعات كبيرة في السودان للبريطانيين.
- ضرورة الاهتمام بالمتعلمين من أفندية الخدمة الوطنية.
- الإحلال الفوري للسودانيين في الوظائف التي خلت بجلاء المصريين.
- ضرورة تمكين السلطة البريطانية للضباط الذين نقلوا من الجيش المصري لقوة دفاع السودان إذ أنهم مشبعون بالمرارة اتجاه مصر حيث تجلى الجيش المصري عنهم خلال الأحداث[1].

سعت مصر من خلال عدة محادثات إلى إعادة الوضع إلى ما كان عليه فلم تنجح جميعها في تحقيق أهدافها وهي في 1927 م، لقاء عبد الخالق ثروت تشمبرلن عام 1929م، محمد محمود هندرسون إلى أن كان عام 1936 ولظروف عالمية وإقليمية تم توقيع معاهدة عام 1936 وبموجبها تمكنت مصر من العودة للسودان [2].

معاهدة 1936:

---

[1] بركات موسى الحواتي، **المرجع السابق**، ص102.

[2] إبراهيم محمد حاج موسى، **التجربة الديمقراطية وتقرير نظام الحكم في السودان** ، دار الجيل، بيروت، 1980م، ص 22.

تضافرت عدة عوامل محلية وإقليمية وعالمية في التعجيل بتوقيع معاهدة 1936، بين مصر وبريطانيا والتي بموجبها إستطاعت مصر إستعادة وضعها في السودان، حيث بدأ شبح الحرب العالمية الثانية مائلا للأفق وذلك من خلال عدة تأثيرات من بينها الغزو الإيطالي للحبشة، كما هبت في مصر في نوفمبر 1935، انتفاضة طلابية عارمة تمخض عنها تكوين جبهة وطنية من الأحزاب السياسية وبعض الشخصيات المستقلة وطالبت هذه الجبهة الحكومة المصرية بعودة دستور عام 1923، كما طالبت المندوب السامي البريطاني بإبرام معاهدة بين مصر وبريطانيا على أساس المشروع الذي انتهت إليه المفاوضات النحاس/هندرسون في سنة 1930، وأن تحل المسائل التي اختلفت حولها الطرفان آنذاك وكان من أبرزها مسألة السودان[1]

بدأت المفاوضات المصرية البريطانية في القاهرة في مارس 1936، وشارك فيها ممثلين لكل الأحزاب المصرية عدا الحزب الوطني الذي تمسك بسياسته الداعية إلى عدم المفاوضة إلا بعد الجلاء[2]

ردود الفعل في السودان:

كانت ردود الفعل متباينة داخل السودان ولم يتضح ذلك التباين بصورة واضحة خاصة مع سياسة الحكومة آنذاك المعادية لنشر المقالات التي يكتبها الموظفون الحكوميون عن المعاهدة فقد تم في سبتمبر 1936، محاسبة موظف من قبل مصلحة المالية التي يعمل فيها بسبب نشره مقالا عن المعاهدة في إحدى الصحف المحلية دون الحصول على إذن مسبق من رئيس مصلحته وموافقة السكرتير الإداري.

---

[1] محسن محمد، **مصر والسودان (الانفصال بالوثائق السرية البريطانية والأمريكية)**، ط1، دار الشروق، 1994 ص ص112-113.

[2] رأفت غنيمي الشيخ، **المرجع السابق**، ص314.

ردود الفعل في مصر:

كان إستقبال الوفد بين المعاهدة حارا حتى أن زعيمهم النحاس باشا * أطلق عليها اسم "معاهدة الشرف والإستقلال"، وعبر الأستاذ عباس محمود العقاد عن إعتراضه بإستقلاله من عضوية الوفد ونظم حزب مصر الفتاة حملة شعواء عليها، وإنتقد زعماء الحزب الوحدوي الجانب العسكري من بنود الإتفاقية على أساس أنه وضعت القوات المصرية تحت قيادة حاكم عام بريطاني أجنبي في السودان.[1]

*النحاس باشا: ولد مصطفى النحاس في قرية "سموند" إحدى قرى محافظة الغربية في 1879/6/15، من أبوين متوسطي الحال شان الغالبية العظمى من أبناء الريف المصري، تخرج مصطفى النحاس من مدرسة الحقوق سنة 1900 ونال الليسانس وكان ترتيبه الأول على دفعته التي سميت باسمه (دفعة مصطفى النحاس)، انظر: علي ابراهيم سلامة، **ما لا يعرفه الناس عن الزعيم مصطفى النحاس**، اهداءات 2001، القاهرة، ص 16-19.

[1] فيصل عبد الرحمن علي طه، **المرجع السابق**، ص84.

المبحث الثاني: اتفاقية الحكم الذاتي وتقرير مصير السودان 1953:

1- مؤتمر الخريجين:

في عام 1938 نشأ مؤتمر الخريجين العام ليمثل مرحلة جديدة في تاريخ السودان الحديث، فقد ولد المؤتمر والمثقفون السودانيون يفتقدون الجهاز الذي يجسد شخصيتهم ويوحد جهودهم ويوجهها نحو خدمة وطنهم، وإتخذ المؤتمر"القومية السودانية " شعارا لهم وبدأ عمله بمجالات الخدمة الاجتماعية وعلى رأسها التعليم .

عند بداية مفاوضات إبرام معاهدة 1936 بين بريطانيا ومصر، كانت أجواء الفرقة والتمزق لا تزال تسيطر على مجتمع الخريجين، ولكن رغم ذلك ارتفعت أصوات قبل وأثناء المفاوضات تنادي باشتراك السودانيين في المفاوضات واستطلاع أرائهم خاصة في ما يتعلق بالسودان، حيث أوردت مجلة الفجر "نحن نعلم إننا مظلنا ضعافا وأن سادتنا لم يخلعوا عنا الغل والقيل ولكننا أهبنا بقومنا إن يفوهوا بكلم تشعر الصديق والعدو أنعام (ناس) لا أنعام ولا سوائم ولا سلع" [1] . ولكن رغم ذلك فقد أبرمت الاتفاقية بدون المشاركة السودانية.وأعلنت أحكامها المتعلقة بالسودان مما أصاب الرأي العام السوداني المستنير بقدر كبير من الإحباط وخيبة الأمل، خاصة وأن المعاهدة كرست الحكم الثنائي القائم على اتفاقية 1899، وكان من أكثر جوانب المعاهدة إيلاما أن مصر ممثلة في حكومتها وأحزابها الرئيسية وافقت أن يعبر في معاهدة عن العلاقة بين مصر والسودان في سياق حقوق مصر ومصالحها في السودان[2]، ولذلك بدأت فكرة مؤتمر الخريجين من خلال نقد الاتفاقية في الصحف والليالي السياسية، تم عقد الاجتماع العام التأسيسي للمؤتمر في مساء 12 فبراير 1938م، حيث تم تحديد إعراض المؤتمر في:

---

[1] فيصل عبد الرحمان علي صله ، **الحركة السياسية السودانية والصراع المصري البريطاني شأن السودان 1936_1953**، ط2، مركز عبد الكريم ميرغني الثقافي، 2004، ص84.

[2] محمد سعد القدال، **المرجع السابق**، ص 488

1) العمل علي توحيد صفوف الخريجين
2) رعاية مصالح الخريجين ومصالح البلاد
3)خلق الوحدة القومية[1]

كان موقف المصري من المؤتمر أنها لم تتحمس له عند قيامه واعتبرته دسيسة بريطانيا لتكريس فصل السودان عند مصر، خاصة وأن المؤتمر قد تبني الدعوة لخلق قومية سودانية وذكر أحمد خير أن المصريين لم يكونوا راضين عن المؤتمر عند إنشاءه لأنه كان من وجهة نظرهم تجسيدا للغمرة الانفصالية، إلا أن المؤتمر يسعي لتغيير هذه الفكرة. واستغلت في ذلك زيارة علي ماهر رئيس وزراء مصر للسودان في زيارة رسمية عام 1940، وأقامت له حفل كبير أمام عدد كبير من الخريجين. وتم تناول أهداف ومرامي المؤتمر وطبيعة العلاقة الأزلية بين السودان ومصر، مما كان له الأثر في تصحيح فكرة البصريين عن المؤتمر، وفي تغير نضرة الحكومة المصرية تجاه المؤتمر وفي ذات الوقت كان لذلك أثر عكسي تجاه موقف حكومة السودان من المؤتمر حيث نظرت بريطانيا بعين الريبة والشك لتنامي المشاعر نحو مصر من جديد[2] ومما فاقم الأمر مذكرة الخريجين في أبريل 1942 والتي نصت في البند الأول منها على إصدار تصريح مشترك في اقرب وقت ممكن من الحكومتين المصرية والانجليزية يمنح السودان بحدوده الجغرافية حق تقرير المصير بعد الحرب مباشرة وإحاطة ذلك بضمانات تكفل التعبير عنه في حرية تامة كما تكفل للسودانيين الحق فيتكيف الحقوق الطبيعية مع مصر باتفاق خاص بين الشعبين المصري والسوداني. كان تعامل الحكومة مع المذكرة ممعنا في القسوة حيث رفضتها واعتبرتها خطوة مسرعة واعدتها إلى المؤتمر وأكد الحاكم عدم استعداده لقبول مطالب من المؤتمر تتعلق

---

[1] جعفر محمد علي، **بخيت الإدارة البريطانية والحركة الوطنية في السودان (1919,1939)**، بيروت 1972 ص239.

[2] فيصل عبد الرحمن علي طه، **المرجع السابق**، ص85.

بالدستور ومستقبل السودان السياسي حيث أن المؤتمر لا يمثل إلا أعضائه، ورغم ذلك وعدت الحكومة بتنفيذ بعض المطالب العلمية التي وردت بالمذكرة وإنها ستسرع في اتخاذ الخطوات لإقامة نضم دستورية يشترك فيها السودانيون في حكم بلادهم[1].

كان رد فعل الحكومة عالية تجاه المذكرة أثره في وحدة صف أعضاء المؤثر حيث وثق فريق من الخريجين بوعود الحكومة بينما أعلنت مجموعة أخرى رفضها وعدم ثقتها في هذه الوعود وتجه هذا الفريق صوب مصر ليتعاون معها في تحرير السودان من البريطانيين وكانت هذه البداية النهائية للمؤتمر ومن ثم بداية مرحلة جديد في تكوين الجماعات والأحزاب السياسية السودانية [2].

[1] محمد سعيد القدال ،**المرجع السابق**، ص489-490

[2] فيصل عبد الرحمن علي طه، **المرجع السابق**، ص129.

2-الأحزاب السياسية في السودان:

أولا: الأحزاب الاستقلالية:

وهي مجموعة الأحزاب التي تعاونت بدرجات متفاوتة مع الإدارة البريطانية حيث كانت تنادي هذه المجموعة باستغلال كل المؤسسات الدستورية التي أنشأها البريطانيون في السودان لدفع قضية البلاد من فوق منبرها، وأصدق تمثيل لهذا التيار هو حزب الأمة الذي تأسس رسميا عام 1945، حيث تجدد النشاط المصري في السودان عقب زيارة علي ماهر للبلاد عام 1940م، ثم الصراعات التي شهادتها أروقة مؤتمر الخريجين بعد مذكرة 1942 كانت من مسببات بروزه بصورة واضحة ومساندة للتوجهات البريطانية في مواجهة التغلغل المصري وكان شعار هذا الحزب "السودان لسودانيين"[1].

هذا وقد نشأ حزبان آخران على هامش حزب الأمة الأول القوميون" الذي تأسس عام 1944 من جماعة الفجر وتضمن برنامجه منذ البداية إلغاء اتفاقية 1899م، ووضع السودان تحت انتداب دولتي الحكم الثنائي ومراقبة هيئة عالمية، كما تضمن إنشاء اتحاد مع مصر بعد انتهاء فترة الانتداب، ثم اخذوا يتحدثون عن حكومة سودانية ديمقراطية تحدد الوضع السياسية للبلاد وتعمل على تقرير مصيره وأغلقوا موضوعا الاتحاد.

أما الحزب الآخر فهو الحزب الجمهوري الاشتراكي الذي أسسه البريطانيون عام 1951م، في التعجيل بإجراءات الحكم الذاتي وتقرير المصير، واشتمل دستور الحزب على إعطاء السودان الحكم الذاتي عام 1952، وتأجيل تقرير المصير للمستقبل، وتكوين جبهة ديمقراطية سودانية، والانضمام إلى عضوية الكمونولث.

---

[1] محمود احمد محجوب ،**الديمقراطية في ميزان**، دار جامعة الخرطوم للنشر، ط3،1989، ص190.

[2] محمد سعيد القدال، **المرجع السابق**، ص487.

من الأحزاب الاستقلالية أيضا الحزب الجمهوري الذي أسسه الأستاذ محمود محمد طه عام 1945 وانتقد الحزب التيارين الكبيرين لارتباطهما ببريطانيا ومصر ولانعدام المذهبية في عملها ودعا إلى استقلال السودان عن بريطانيا ومصر وقيام جمعية سودانية [1].

ثانيا: الأحزاب الاتحادية

هي مجموعة تحالفات توحدت في معارضتها لعدو مشترك، حيث نجدها توحدت في موقفها من الاستعمار البريطاني وانحصر نشاط هذه المجموعات وكنتاج لضغوط الحكومة عليها في الأندية الثقافية والجمعيات الأدبية وأخذت تمد يدها إلى مصر لتستعين بها في صراعها ضد الإدارة البريطانية.

من أهم الأحزاب الاتحادية، حزب الأشقاء الذي انبثق في نادي الخريجين من خلال الصراع حول لجنته التنفيذية تم في مؤتمر الخريجين، ووجد الأشقاء الدعم والسند من الطريقة الحتمية نتيجة للصراع والاستقطاب الذي ميز تلك الحقبة.

يقول أحمد خير الذي عاصر تكوين حزب الأشقاء "رغم أنهم لم ينشروا مبادئهم على الملأ إلا أنه اتضح أنهم من الأنصار الاتصال مع مصر، وأنهم يميلون للوقوف في نقطة تقع بين الاتحاد الفيدرالي الذي نص عليه قرار المؤتمر والوحدة الكاملة التي نص عليها برنامج حزب وحدة وادي النيل[2].

الحزب الثاني في مجموعة الاتحاديين هو حزب الاتحاديين الذي تأسس عام 1944 وكان يدعو إلى حكومة سودانية ديمقراطية حرة مع مصر على نظام

---

[1] محمود شاكر، **التاريخ الإسلامي التاريخ المعاصر وادي النيل مصر والسودان (1332-1409ه / 1942 1989م)**، ج13، ط22، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان، 2000م، ص422.

[2] **المرجع نفسه**، ص 424.

الدومينيون الذي يعطي حق الانفصال أو الاتحاد مستقبلا، وكان موقعهم من مصر موقفا سياسيا وثقافيا وخيارا مصيريا أكثر منه، دعم سياسي ومادي مباشر كما الحال بالنسبة للأشقاء.

الحزب الثالث في مجموعة الاتحاديين فهو حزب الأحرار وهم مجموعة انشقت من الأشقاء عام 1943م، وكونوا حريتهم عام 1944، وكانوا يدعون إلى اتحاد فدرالي مع مصر ثم انقسموا عام 1945 إلى أحرار انفصاليين وأحرار اتحاديين حيث دأب الأول في حزب الأمة والأخير في الحزب الوطني الاتحادي عام 1952 [1].

أولت الحكومة المصرية أهمية قصوى لتفاوض مع الحركة الاستقلالية بزعامة حزب الأمة، والتي تميزت بموقفها الرافض لأي شكل من أشكال النفوذ المصري في السودان، ووجهت دعوة للسيد عبد الرحمن المهدي لزيارة القاهرة الذي شكل وفدا انتقاليا للتفاوض مع الحكومة المصرية.

وركزت المفاوضات على تحجيم وتقليص سلطات الحاكم العام التي خولتها له مسودة دستور الحكم الذاتي[2].

كان طبيعي أن توجه الحكومة المصرية الدعوة إلى الأحزاب الاتحادية للتفاوض بالقاهرة وهي حزب الأشقاء الذي انشق إلى جناحين عام 1951، والجبهة الوطنية وحزب الاتحاديين وحزب الأحرار الاتحاديين وحزب وحدة وادي النيل[3].

---

[1] محمد سعيد القدال، **المرجع السابق**، ص 489.

[2] حنان الشيخ محمد علي، **العلاقات السودانية – المصرية 1952-1985**، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير الآداب في التاريخ، كلية الدراسات العليا، جامعة الخرطوم ، السودان ، 2006، ص32.

[3] فيصل عبد الرحمن علي طه، **الحركة السياسية السودانية والصراع المصري البريطاني بشأن السودان 1936-1953**، ط2، مركز عبد الكريم ميرغني الثقافي ، 2004، ص 301.

3- ثورة يوليو المصرية وأثرها في علاقات البلدين:

بقيام ثورة 23 يوليو 1952 المصرية واستلام الضباط الأحرار للسلطة دخلت قضية السودان منعطفا تاريخيا حيث أن قيادة الثورة وضعت قضية السودان في قمة أجندة عملها السياسي ومما ساعد على تسريع تنفيذ سياسات الثورة تجاه السودان أن اللواء محمد نجيب رئيس مجلس قيادة الثورة كان متعاطفا مع قضية السودان بحكم جذوره ونشأته السودانية وبحكم ارتباطاته السابقة مع السياسة السودانية وبعض قادتها.

بجانب ذلك كان لوجود عدد من قيادات القوى السياسية السودانية في مصر عند قيام الثورة أثره في التعجيل بقضية السودان.

اتخذت قيادة الثورة المصرية خطوات أساسية في مواجهة مقترحات الدستور المقدمة من الإدارة البريطانية من بينها.

- دعوة معظم الأحزاب السياسية السودانية إلى مصر للتفاوض معها.
- إعلانها الاستعداد لقبول حق تقرير المصير[1].

استطاعت حكومة الثورة الاتفاق مع الأحزاب الاستقلالية خاصة حزب الأمة على إعطاء السودان حق تقرير المصير في حرية تامة على أن يسبق ذلك حكم ذاتي كامل.

أما فيما يتعلق بالأحزاب الاتحادية فسعت حكومة الثورة إلى توحيدها فكان ميلاد الحزب الوطني الاتحادي في نوفمبر 1952 م [2].

هكذا نجد أن حكومة الثورة قد دخلت المفاوضات مع بريطانيا في موقف قوي بعد أن كسبت جولة المفاوضات مع الأحزاب السودانية الأمر الذي أدى إلى رضوخ

---

[1] محمد سعيد القدال، **المرجع السابق**، ص505.

[2] جعفر محمد علي بخيت، **المرجع السابق**، ص138.

بريطانيا في النهاية ومن ثم تم توقيع اتفاقية الحكم الذاتي في فبراير 1953م، والتي نصت على منح السودان حق تقرير المصير، على أن يسبق ذلك فترة حكم ذاتي لا تزيد عن ثلاثة سنوات يقم خلالها تصفية الحكم الثنائي، وهذه الاتفاقية مهدت لأول انتخابات في السودان شارك فيها جميع الأحزاب حيث فاز الحزب الوطني الاتحادي ب 54 مقعدا من 97 وفي مجلس الشيوخ 22 مقعدا من 30مقعدا وثم انتخاب السيد إسماعيل الأزهري في يناير 1954 كأول رئيس وزراء لحكومة وطنية لتنفيذ اتفاقية الحكم الذاتي ولكن سرعان ما بدأت الخلافات تدب في أعضاء هذا الحزب خاصة بعد الأحداث داخل مجلس قيادة ثورة يوليو المصرية وإقصاء اللواء محمد نجيب.[1]

مفاوضات الحكم الذاتي وتقرير المصير:

سبقت مفاوضات الحكم الذاتي وتقرير المصير بين الكومتين المصرية والبريطانية مباحثات مصرية مع الأحزاب الاستقلالية والأحزاب الاتحادية نجم عنها توقيع اتفاقيات عدلت مسودة دستور الحكم الذاتي الذي رفعه الحاكم العام إلى دولتي الحكم الثنائي في مايو 1952. [1].

وضمنت الحكومة المصرية هذه الاتفاقيات في مذكرة رفعتها إلى الحكومة البريطانية مباحثات مصرية مع الأحزاب الاستقلالية والأحزاب الاتحادية نجم عنها توقيع اتفاقيات عدلت مسودة دستور الحكم الذاتي الذي رفعه الحاكم العام إلى دولتي الحكم الثنائي في مايو 1952.

وضمنت الحكومة المصرية هذه الاتفاقيات في مذكرة رفعتها إلى الحكومة البريطانية في 8 نوفمبر 1952 وبذلك بدأت المفاوضات المصرية-البريطانية،

[1] إبراهيم الحار دلو، **الرباط الثقافي بين مصر والسودان**، الخرطوم 1977، ص 38.

وتعثرت المفاوضات بسبب إصرار الجانب البريطاني على الاحتفاظ بالحاكم العام بمسؤولية خاصة نحو جنوب السودان[1].

ومرة أخرى لجأت الحكومة المصرية إلى الأحزاب السودانية ووقعت معها اتفاقية في العاشر من يناير 1953 تبنت وجهة النضر المصرية. وقعت اتفاقية الحكم الذاتي وتقرير المصير في 12 فبراير 1953 ونصت الاتفاقية على قيام ثلاث لجان.

1 لجنة الحاكم العام لمراقبة الحاكم العام في تنفيذ سلطاته التقديرية.

2 لجنة الانتخابات تختص بالإعداد للانتخابات .

3 لجنة السودنة تختص بسودنة الوظائف الحكومية.

نصت المادة التاسعة من اتفاقية الحكم الذاتي على أن تنتهي فترة الانتقال بأسرع ما يمكن وهي الفترة التي بدأت بانتخاب أول برلمان سوداني في أول يناير 1954، وفيها تنتخب حكومة وطنية حددت لها ثلاث مهام رئيسة: سودنة الخدمة الوطنية، وقوة الدفاع السودان، البوليس. إجلاء قوات دولتي الاحتلال من السودان تنظيم إجراءات تقرير المصير عن طريق جمعية سياسية منتخبة [2].

---

[1] حنان الشيخ محمد علي، **المرجع السابق**، ص 33.

[2] فدوى عبد الرحمن علي طه، **كيف نال السودان إستقلاله** ، دار الخرطوم للطباعة والنشر ، الخرطوم، 1997 ص126.

المبحث الثالث: السودان واستقلاله عام 1956:

1 استقلال السودان:

جرت الانتخابات التي خاضتها الأحزاب السودانية حيث فاز الحزب الوطني الاتحادي بأغلبية المقاعد بينما حصل حزب الأمة على أكثرية الأصوات وتشكلت الحكومة السودانية الأولى برئاسة إسماعيل الأزهر في أول يناير 1954م، كأول رئيس وزراء بحكومة وطنية[1].

أصيب شعب مصر بالذهول عندما أعلن الأزهري استقلال السودان عام 1956م، وهو رئيس الحزب الوطني الاتحادي الذي طالما نادى بالوحدة مع مصر [2].

وكانت أولى مظاهر الاستقلال إنزال العلمان البريطاني والمصري ورفع العلم السوداني ذو الألوان الثلاثة على واجهة القصر الجمهوري إيذانا بإعلان ميلاد الجمهورية السودانية [3]، أما الإعلان الرسمي عن استقلال السودان فكان في أول كانون الثاني (يناير) 1956، واعتراف أكثر من 30 بلدا بهذه الجمهورية الناشئة وبعد هذا قررت حكومة الأزهري تشكيل لجنة تتألف من ممثلي جميع الأحزاب لوضع دستور جديد للبلاد يعترف بالمساواة بين جميع الأحزاب لوضع دستور جديد للبلاد يعترف بالمساواة بين جميع المواطنين ويحدد مهام السلطتين التشريعية والتنفيذية[4].

وبعد هذا الإعلان كان من الطبيعي أن تتوتر العلاقات المصرية السودانية، بالإضافة إلى أن الأحزاب السودانية ابتعدت عن مصر وتقاربت آراؤها بعضها مع

---

[1] فيصل محمد مرسي، **موجز تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر**، منشورات الجامعة المفتوحة، 1997، ص 276.

[2] مهدي نوال راضي عبد العزيز، **مصر والسودان في مفترق الطرق (1953-1956)**، دار النهضة العربية القاهرة ، مصر، 1989م، ص67.

[3] أمل عجيل، **قصة وتاريخ الحضارات العربية** ، موسوعة تاريخية جغرافية حضارية أدبية ليبيا والسودان والمغرب، ج19-20، دار بيروت، لبنان، 1999، ص 105.

[4] محمود شاكر، **المرجع السابق**، ص332.

بعض بعدما بدر من رجال الثورة من تصرفات وخاصة تذكرهم رئيسهم محمد نجيب الذي يراه السودانيين انه رمز الوحدة بين مصر والسودان[1].

ومما زاد من توتر العلاقات بين البلدين تصرف رجال الثورة المصرية اتجاه السودان، فقد كان الرائد صلاح سالم وزير الإرشاد القومي، يحاول إيقاع الخلاف وزيادته بين صفوف الضباط السودانيين في الجيش وتشكيل مجموعة الضباط الأحرار السودانيين ليكونوا بيد مصر تتصرف بتوجيههم وتحريكهم حسب مصالحها [2].

وقد تعثرت العلاقات الاقتصادية عقب الاستقلال وهذا راجع إلى أن الحكومة المصرية قد أوقفت المساعدات والتسهيلات التي كانت تمنحها للسودان، وهذا ما دفع البلدين لفرض قيود على التعامل التجاري بينهما سواء من ناحية العبور أو من الناحية الإجرائية ومما دفع الحكومة المصرية لتبني هذه السياسية هو تعجيل حكومة السودان بإصدار عملة سودانية مستقلة، والتخلي عن العمل بالعملة المصرية التي تجمع معاملات البلدين الاقتصادية وتسهل التبادل التجاري بينهما وانتقال الأموال بسهولة بين البلدين [3].

وفي هاته الفترة أصبح من البعيد أن يعود النفوذ المصري إلى السودان، ومن يوجهه على الأقل في المرحلة الراهنة، إلا أن هذه الأحداث والتوتر الذي صاحب العلاقة قد سبب جفوة بين الشعبين الشقيقين المتجاورين [4].

---

[1] محمود شاكر، **المرجع السابق**، ص338.

[2] حنان الشيخ محمد علي، **المرجع السابق**، ص 48.

[3] محمود شاكر، **المرجع السابق**، ص339.

[4] أمل عجيل، **المرجع السابق**، ص105.

2 عهد حكومة عبد الله الائتلافية:

بعد سقوط حكومة الحزب الوطني الاتحادي التي ترأسها إسماعيل الأزهري في يونيو 1956، تكونت حكومة ائتلافية في 8 يوليو 1958 [1].

بعد قيام حكومة الائتلاف بين حزب الأمة وحزب الشعب الديمقراطي، زادت حدة التوتر بين البلدين خاصة في الجانب السياسي وأسباب هذا التوتر يعود إلى الخلاف الذي كان بين حزب الأمة والحكومة المصرية، وهذا ما دفع رئيس الوزراء السابق الأزهري ورئيس الحزب الوطني، الاتحادي بالإضافة إلى بعض أعضاء الحزب إلى استغلال الوضع إلى صالحهم، حيث سافر الأزهري للقاهرة للتشاور مع الحكومة المصرية حول إمكانية إزالة سوء الفهم والتوتر بين الشعبين[2].

واجه عبد الله خليل وحزب الأمة صعوبات كبيرة للإتفاق مع حزب الشعب وباقي الأحزاب بتأليف الحكومة الجيدة، وذلك لخلافات حول توزيع المقاعد الوزارية. [3] ورجح البعض بسبب ذلك الاختلاف إلى تباين واختلاف أفكار ومبادئ هذين الحزبين، والتضارب واختلاف توجهاتهما في السياسة الخارجية السودانية، فنشأ عن ذلك انتشار الفوضى في الداخل واضطراب في جهاز الحكومة وفي الخدمة المدنية لتهافت رجالات هذين الحزبين على السلطة ومقاعد البرلمان ولعل ابلغ دليل على ذلك احتفاظ بعض وزراء هذين الحزبين بأكثر من منصب وزاري واحد[4].

---

[1] حنان الشيخ محمد علي، **المرجع السابق**، ص 37.

[2] محمد احمد محجوب، **المرجع السابق**، ص 178.

[3] محمد عمر بشير، **المرجع السابق**، ص 228.

[4] ذاكر محي الدين عبد الله، "**المؤثرات والضغوطات الخارجية ودورها في انقلاب 1958 في السودان**"، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، المجلد 6، العدد 2، كلية الآداب، جامعة الموصل، (24 أيار 2008)، ص 236.

شهدت وزارة عبد الله خليل المؤتلفة أيضا، صراعا عنيفا بين القوى الوطنية المعارضة لها والقوى المساندة لها، بسبب اشتداد الضغوط الخارجية على السودان والرامية إلى التدخل في شؤونه لإخضاعه لنفوذهم [1].

[1] ذاكر محي الدين عبد الله ، **المرجع السابق**، ص 238.

المبحث الأول: مشكلة الحدود بين البلدين

1- الموقع الجغرافي لحلايب:

تقع حلايب في التخوم الساحلية السودانية بالجزء الشمالي الشرقي في شكل مثلث، يبدأ من شاطئ البحر الأحمر جنوب مدينة حلايب، ويمتد بطول مائتي م إلى بئر شلاتين، ويستمر حتى جبل أم الطيور ليصل خط عرض 52° شمالا بطول ثلاثمائة ك.م، وتبلغ مساحة مثلث حلايب 18.500 ك.م، ومن أهم مدن حلايب أبورماد. [1]

تقع معظم هذه المنطقة في نطاق الأراضي الجافة حيث تهطل الأمطار بمعدلات منخفضة، غير أن طبيعة المنطقة بوديانها الضيقة المنحدرة من سفوح الجبال والتي تنتهي في مواقع الخلجان حيث تكون بعض الدلتا، قد مكنت مجموعات من البدو وسكان الساحل من صيادي الأسماك من ممارسة بعض النشاط الإقتصادي التقليدي والذي يتركز في الرعي وصيد الأسماك، وقليل من زراعة الذرة في ساحات محدودة. ويقطن المنطقة الأمرار، البشاريون والأخيرة هي السائدة في المثلث وينقسم البشاريون إلى مجموعتين رئيسيتين هما:أم علي وأم ناجي.

ويقطن منطقة حلايب 85 آلف نسمة حسب تعداد 1883، كما يقدر سكان المنطقة شمال حلايب الواقعة حاليا تحت الهيمنة المصرية حولي 7 آلاف نسمة. [2]

تعتبر من أهم المناطق الغنية بالثروات المعدنية مثل: الذهب والحديد والنحاس والفوسفات والرخام. وقد قامت الحكومتين المصرية والسودانية بمحاولات عديدة لتنقيب

---

[1] السعيد البدري، **الحدود السياسية السودانية المصرية**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1999، ص26.

[2] محمد محسن، **أوراق سقطت من التاريخ**، دار الشروق، القاهرة، مصر، 1992م، ص231.

عن البترول في المنطقة، إلا أن الخلاف بين الدولتين حول هاته المنطقة حال دون إكمال عمليات التنقيب. [1]

2- إثارة حكومة مصر لمسألة حلايب:

مثلت اتفاقية عام 1899م والتعديلات التي طرأت عليها الحدود الرسمية بين البلدين، ولم تثر أي مشكلة بشأن الحدود طيلة الفترة التي امتدت عام 1899م، وحتى الفترة التي أعقبت استقلال السودان عام 1956.

نشبت أزمة مفاجئة بين البلدين، في يناير 1958 بشأن الحدود، تعتبر أول بداية للنزاع الحدودي المصري السوداني الذي أصبح يخيم على سماء العلاقات الثنائية من حين للآخر. [2]

في مساء 17 فبراير 1958، عقد رئيس الوزراء السوداني عبد الله خليل مؤتمرا صحفيا أدلى فيه ببيان جاء فيه أن الحكومة المصرية، تقدمت بمذكرة تطالب فيها بتسليم الأراضي السودانية التالية:

1- المنطقة الواقعة شمال شرق السودان وشمال خط العرض 22° والمتكونة من حلايب والمناطق المجاورة لها.

2- منطقة غير محدودة شمال خط العرض 22°، وتشتمل على أراضي سودانية تمتد من شمال مدينة وادي حلف وتضم قرى حرة ودبيرة وفرص. [3]

---

[1] حنان الشيخ محمد علي، **المرجع السابق**، ص70.

[2] عمر فاروق نور الدائم، **قصة النزاع التاريخي حول الحدود بين السودان ومصر** ، مأخوذ من موقع massef22.com/politics، يوم 2017/02/13، الساعة: 20:09.

[3] سلمان محمد أحمد سلطان، **ماذا دار في اجتماع المحجوب وعبد الناصر** ، مأخوذ من موقع www.walrafoba.net ، يوم 2017/02/13، الساعة، 20:30.

وبينما طالبت المذكرة المصرية بتسليم هاتين المنطقتين إلا أنها أبدت إستعداد الحكومة المصرية لتسليم السودان منقطة بالقرب من الحدود الشمالية الشرقية تقع تحت الإدارة المصرية، وقبل أن تقوم حكومة السودان بإعداد الرد تلقت تقارير بأن فرقة من الجيش المصري أخذت طريقها إلى منطقة حلايب والمناطق المجاورة لها، وبناءا على ذلك إستدعى وزير الخارجية السوداني السفير المصري بالخرطوم، وسأله عن صحة هذه التقارير وطلب منه أن ينقل لحكومته أن حكومة السودان تتمنى أن تكون الأخبار الواردة بتحركات القوات المصرية غير صحيحة، لأن ذلك سيكون له آثر كبير على علاقات البلدين [1].

بعد يومين من تلك المقابلة قدمت السلطات مذكرة معنونة إلى رئيس الوزراء السوداني ذكرت فيه "إنه بمناسبة الاستفتاء القادم وانتخاب رئيس للجمهورية العربية المتحدة فإن الحكومة المصرية إعمالا منها كحق السيادة قررت أن تعطي الفرصة للمواطنين في هذه المناطق ليدلوا بأصواتهم".

أعقبت ذلك أن قامت الحكومة المصرية بإرسال لجان استفتاء ومنها فرقة من الجيش المصري من حرس الحدود إلى المنطقة [2].

3 -موقف السودان من مسألة حلايب:

بعد أن اقتنعت الحكومة السودانية بعدم جدوى الحوار مع مصر، قامت برفع مذكرة لجامعة الدول العربية بتاريخ: 18 فبراير 1958م، إلا أن الجامعة لم تتحرك ولم

---

[1] آدم محمد احمد عبد الله، **العلاقات السودانية المصرية من منظور الامن القومي (1969م، 2001م)**، رسالة مقدمة للحصول على درجة الدكتوراه في العلوم السياسية، كلية الدراسات العليا، جامعة أم درمان، ص328.

[2] المرجع نفسه، ص330.

تستجيب لطلب السوداني [1]. بعد ذلك قامت الحكومة السودانية برفع الأمر للأمم المتحدة 20 فبراير 1958، حيث دعا مندوب السودان مجلس الأمن لإجماع طارئ لمناقشة الوضع المتفاقم على الحدود السودانية المصرية.

والذي نشأ بين القوات المصرية المكثفة المتحركة نحو الحدود السودانية [2] في وجه الحشود العسكرية المصرية الأمر الذي قد يؤدي إلى الإخلال بالسلم وعلى الفور استجاب الأمين العام للأمم المتحدة لطلب السودان إذ عقد مجلس الأمن جلسة في يوم 21 فبراير 1958م. لمناقشة الموضوع وبعد أن صرح المندوب السودان حججه تحدث مندوب مصر قائلا: "أن الحكومة المصرية قد أصدرت بيانا اليوم قرر فيها تأجيل مسألة الحدود حتى الانتهاء من الانتخابات السودانية وذكر البيان أن مصر فعل ذلك لقطع الطريق أمام التدخلات الأجنبية الرامية لضرب العلاقات الأبدية بين البلدين".[3]

بعد ذلك قرر مجلس الأمن تأجيل الموضوع إلى حين مناقشة مرة أخرى من ما اقتضت الضرورة ذلك [4]. وبعد الانتخابات انشغلت السلطات في البلدين عن متابعة الموضوع، حيث انشغل الشارع السوداني بموضوع المعونة الأمريكية، وإضرابات العمال، والاختلافات التي وقعت بين الحزبين المؤتلفين بتدخل واضح من مصر [5].

أما مصر فقد انشغلت ببناء السد العالي، وجلب التمويل له والتفاوض مع السودان حول مياه النيل والتي شكلت أولوية لمصر عن مسألة الحدود.

---

[1] أماني الطويل، **العلاقات المصرية– السودانية (جذور التكتلات وتحديات المصالح)** ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، بيروت، 2012، ص153.

[2] أماني الطويل، **المرجع السابق**، ص155.

[3] آدم محمد أحمد عبد الله، **المرجع السابق**، ص331.

[4] محمد محسن، **المرجع السابق**، ص235.

[5] محمد محمد احمد كرار، **الأحزاب السودانية والتجربة الديمقراطية في السودان** ، دار الذكر للطباعة والتوزيع والنشر، الخرطوم، 1958، ص81.

كما أن القاهرة قد تعمدت تجاهل الموضوع، لأن النتيجة قد لا تكون في صالحها خاصة في ظل تعاطف دولي مع حكومة دولي مع الحكومة السودان آنذاك [1].

يرى السودان أن هذه التعديلات التي أجريت على خط 22 قد أقرتها مصر ووافقت على إدارة السودان لهذه المناطق ولم تتعرض طوال هذه الفترة، فهو دليل قوي حسب وجهة نظرهم على أحقيتهم التاريخية في حلايب [2].

رغم هذا التباين في جهات النظر بين الجانبين المصري والسوداني حول أحقية كل منهما للسيادة على هذه المنطقة، فإن أي من البلدين لم يتخذ خطوة واحدة نحو عرض هذه المشكلة على محكمة العدل الدولية، وأي من محاكم التحكيم الدولية، كما حرص البلدان على استمرار العلاقات الأخوية والروابط التاريخية بين الشعبين، وذلك من خلال اللجوء إلى الوسائل السياسية والقنوات الدبلوماسية لحل النزاع [3].

---

[1] محمد محسن، **المرجع السابق**، ص235.

[2] آدم محمد أحمد عبد الله، **المرجع السابق**، ص332.

[3] أيمن سلامة، **النزاع المصري السوداني حول حلايب وشلاتين** ، مأخوذة من موقع www.alarabiy.net يوم: 2017/02/18، الساعة: 20:28.

المبحث الثاني: مياه النيل

1 إتفاقية نهر النيل 1929:

تحتل مياه النيل أهمية قصوى بالنسبة لأمن البلدين ومصالحها الحيوية، إذ أن النيل بمثابة الشريان الذي يمد البلدين بأسباب الحياة، فعلى مياهه يعتمد البلدين اعتمادا كبيرا، إلا أن اعتماد مصر على النيل يفوق اعتماد السودان عليه.

جغرافية مصر تؤكد أنه لولا النيل لما كانت هناك حضارة مصرية عريقة، إذ أن مصر كله صحراء قاحلة حيث يمثل الصحراء نسبة 97% من أرض مصر، أما مساحة النيل فهي أقل من 3% والذي يمثل الشريان الذي يمد هذا الصحراء بأسباب الحياة [1].

في أعقاب مؤتمر برلين 1884-1885 رسمت حدود النفوذ الإداري في القارة الإفريقية فوقع حوض النيل بأسرة تحت النفوذ البريطاني والإيطالي والفرنسي والبلجيكي وقد امتد النفوذ البريطاني إلى مصر والسودان وبلاد الشرق أفريقيا وسعت بريطانيا منذ ذلك التاريخ لتأمين مصالحها ونفوذها[2].

وابتدءا من عام 1891 اهتمت بريطانيا صاحبة النفوذ في وادي النيل بإبرام اتفاقيات مع دول النفوذ الأوروبي الأخرى كإيطاليا وبلجيكا وفرنسا ومع الإمبراطور منليك الثاني (إمبراطور إثيوبيا)، والحكومة المصرية لحماية مياه النيل [3].

---

[1] عبد الملك عودة، **مستقبل العلاقات المصرية السودانية**، السياسية الدولية، العدد 101، يوليو 1990 ص149.

[2] فيصل عبد الرحمن علي طه، **مياه النيل السياق التاريخي والقانوني**، مركز عبد الكريم ميرغني الثقافي، 2005 ص07.

[3] **الاتفاقيات المائية الدولية الموقعة بين دول حوض نهر النيل** ، مأخوذة من موقع: elbadile.com، يوم 2017/02/19، الساعة: 20:20.

لم تتعرض اتفاقية الحكم الثنائي لعام 1899، لمسألة مياه النيل، إلا أن إنفراد بريطانيا بإدارة السودان من الحكومة البريطانية من أن تستخدم مياه النيل كوسيلة ضغط على الحكومة المصرية، وأبدت الحكومة المصرية من أن تستخدم مياه النيل كوسيلة ضغط على الحكومة المصرية، وأبدت الحكومة المصرية تذمرها عندما أعدت بريطانيا عام 1913 دراسات لإنشاء خزان على النيل الأزرق لري 200.000 فدان من أراضي الجزيرة وأعلنت الحكومة المصرية تمسكها بحقوقها التاريخية والطبعة في مياه النيل [1].

خلال الحكم الثنائي وتحت السيطرة البريطانية وحاجة مصر المتزايدة بدأ التخطيط لترتيب أوضاع النهر للوفاء بحاجة مصر المتزايدة من المياه، وكانت الحكومة المصرية تدرك أن أي أعمال ري تقام بغير مواقيتنا على النيل تؤثر على كمية المياه التي تصل إلى مصر عبر السودان[2].

وقعت اتفاقية مياه النيل لعام 1929، التي سبقها تكوين لجنة دولية في عام 1920 للنظر في المشروعات المقترحة من قبل وزارة الأشغال المصرية.

وأيدت اللجنة قيام مشروع الجزيرة وخزان جبل أولياء لفائدة الري الصيفي في مصر، استخدمت مياه النيل وسيلة ضغط على الحكومة المصرية، فعندما قتل السيرلي ستاك حاكم عام على السودان في القاهرة في نوفمبر 1924، أرسل المندوب السامي البريطاني في مصر إنذارا إلى الحكومة المصرية تضمن بندا بأن الحكومة البريطانية قد أصدرت تعليمات إلى حكومة السودان بأن لها مطلق الحرية في زيادة مساحة

---

[1] حنان الشيخ محمد علي، **المرجع السابق**، ص98.

[2] فيصل عبد الرحمن علي طه، **المرجع السابق**، ص31.

الأراضي المروية في الجزيرة من 200.000 فدان، إلى مقدار غير محدود طبقا لما تقتضيه الحاجة [1].

وفي 25 يناير، طلب رئيس وزراء مصر من الحكومة البريطانية إعادة النظر في تعليماتها إلى حكومة السودان بشأن توسيع نطاق الري في الجزيرة حتى لا يلحق أضرار بالري في مصر، وافقت الحكومة البريطانية على ذلك على شكل لجنة من ثلاثة خبراء لتدرس وتقترح القواعد التي يمكن إجراء الري بموجبها مع مراعاة مصالح مصر ومن غير الإضرار بحقوقها الطبيعية والتاريخية [2].

قدمت اللجنة تقريرها في 21 مارس 1926، ويعتبر الأساس لإتفاقية مياه النيل 1929، وضمن في المذكرات التي تبادلت بين محمد محمود رئيس وزراء مصر والمندوب السامي البريطاني لوبد في مايو 1929، وأشار محمد محمود مذكرته بأن تعمير السودان يحتاج إلى مقدار من المياه أعظم من المقدار الذي كان يستخدمه آنذاك[3].

وكرد فعل لذلك أوضحت السفارة المصرية بالخرطوم في بيان لها أن هذا الإجراء لم يهئ جوا من الثقة المتبادلة، ومع ذلك أعربت عن استعدادها للدخول في مفاوضات في هذا الشأن [4].

بتاريخ 17 نوفمبر 1958، تولت حكومة عبود السلطة في السودان وأعلنت الحكومة في بيانها الأول رغبتها الصادقة في تحسين العلاقات مع إزالة ما سمي آنذاك

---

[1] احمد عبد المجيد الحاج، **القواعد الدولية التي تحكم توزيع الأنهار تطبيق على نهر النيل**، مذكرة مقدمة للحصول على درجة الماجستير، جامعة الخرطوم، 1994، ص ص118–119.

[2] فيصل عبد الرحمن علي طه، **الخلاف في إتفاقيتي مياه النيل لعامي 1929 و 1959**، مأخوذة من موقع: www.sadaress، يوم 2017/02/20، الساعة: 18:04.

[3] حنان الشيخ محمد علي، **مرجع السابق**، ص99.

[4] محمد سعيد محمد الحسن، **عبد الناصر والسودان**، مدلايت المحدودة، ط1، 1992، ص40.

بالجفوة المفتعلة وكان من أبرز الأعمال التي قامت بها حكومة عبود هي توقيع اتفاقية مياه النيل لعام 1959، بين البلدين والتي تم توقيعها رسميا في 1959/11/08 هذا وقد تضمنت الاتفاقية (6) مواد لتحقيق الضبط الكامل لمياه النيل وزيادة الإيرادات وكيفية الانتفاع بالجزء الزائد الذي يصب في البحر الأبيض المتوسط[1].

وتضمن الاتفاق على تلبية حاجة الدولتين في التوسع الزراعي من خلال إنشاء مشروعي السد العالي والروصيرص وتوزيع صافي السد العالي على أساس متوسط الإيراد الطبيعي للنهر في سنوات القرن الحالي المقدر بـــ 84 مليار وذلك بنسبة 14.5 مليار متر مكعب للسودان و 7.5 مليار م3 لمصر ليصبح نصيب السودان 18.5 مليار ومصر 55.5 [2].

أكدت الاتفاقية على العمل لمنع ضياع المياه وتقسيم الفائض مناصفة، بجانب الاتفاق على رأي موحد –أي تنسيق الموافق– في حالة بحث شؤون مياه النيل مع أي دولة تقع على النيل خارج حدود البلدين.

حيث أن تأثير مياه التخزين الناجم عن إقامة السد العالي سيكون 17 كيلومتر داخل الحدود السودانية فهذا أدى بدوره إلى زوال الأراضي الزراعية والمنشآت والمساكن وأشجار النخيل والفاكهة بجانب ترحيب سكان حلفا وغيرهم من السودانيين المتأثرين بإنشاء السد العالي مقابل 15 مليون جنيه تعهدت مصر بدفعها لهذا الغرض[3].

وبموجب اتفاقية مياه النيل مايو 1929 سارت مصر في بلورة مشروعات التخزين في التخزين في البحيرات الاستوائية لزيادة إيراد النهر في الفترة الحرجة

---

[1] المرجع نفسه، ص42، 43.

[2] احمد عبد المجيد الحاج، **المرجع السابق**، ص42.

[3] بشير محمد سعيد، **السودان من الحكم الثنائي إلى الانتفاضة**، الخرطوم، مطبعة التمدن، 1986، ص46.

وتقدمت بهذا المشروع عام 1923، وافقت الحكومة البريطانية على اقتراح مصر بقيام خزان جبل أولياء بل شجعت مصر على الإسراع في قيامه، حتى تسلم التعويضات لتسد بها عجز الميزانية في السودان إبان الأزمة الاقتصادية آنذاك [1].

جاءت اتفاقية مياه النيل 1929، في مصلحة مصر من حيث ترسيخها لمبدأ الحقوق الطبيعية والتاريخية لمصر ولما منحته من حقوق وامتيازات على طول مجرى النهر دون اعتبار للدول النهرية الأخرى، ولم يكن ذلك مستغربا من الحكومة البريطانية مهندسة الاتفاقية إذ أنها كانت دائما تقدم مصالح مصر على مصالح السودان ذلك بأنه تربطها بها مصالح كثيرة وعلى رأسها قناة السويس وزراعة القطن باعتبار أن مصر أقرب إلى الأسواق الأوروبية ومن جانب آخر فإن الاتفاقية وضعت قيودا على السودان وبقية دول الحوض حتى لا تنطلق في مشروعاتها التنموية، كما أنها خرقت السيادة الوطنية بما نصت عليه من منح مصر إقامة المنشآت في السودان دون الرجوع إلى الحكومة السودانية بل عليها فقط الاتفاق معها على الاحتياطات اللازمة لحماية مصالح الأهالي المحلية [2].

2 -اتفاقية مياه النيل 1959:

عقب الاستقلال وكنتيجة للطلب المتزايد للمياه لأغراض التنمية بدأت المفاوضات حول مياه النيل بين مصر والسودان في 1955/02/27، في هذه الاجتماعات اتخذت مصر موقفا متشددا إزاء طلب السودان بزيادة نصيبها قبل بناء السد العالي، كما أصرت مصر على ربط الموافقة ببناء خزان الروصيرص بموافقة السودان على بناء السد العالي [3].

---

[1] أماني الطويل، **المرجع السابق**، ص222.

[2] حنان الشيخ محمد علي، **المرجع السابق**، ص101، 102.

[3] احمد عبد المجيد الحاج، **المرجع السابق**، ص335،337.

وإزاء هذا الموقف توقفت المباحثات عند هذا الحد وأعلن السودان من جانب واحد إلغاء اتفاق عام 1929، مما أدى إلى تدهور العلاقات بين البلدين، إلا أن العلاقات بين البلدين سرعان ما عادت لطبيعتها نتيجة للأحداث المتعلقة بحرب السويس مما طغى على التناقضات المتعلقة بمياه النيل [1].

في محادثات عام 1957، قدمت مصر عرضا بأن يجري تقسيم المياه التي تذهب إلى البحر والبالغ قدرها 22 مليار م 3، بعد قيام السد العالي بحيث يكون نصيب السودان 13 مليار ومصر 9 مليارات ليصبح جملة نصيب السودان 17 مليار م 3. واعترض الجانب السوداني على هذا التقسيم، وكرد فعل رفعت مصر مذكرة لحكومة السودان ترجو فيها إيقاف رفع منسوب مياه النيل لري المرحلة الأولى من مشروع المناقل دون موافقة مصر. كما صدر بيان من وزير الأشغال المصري يوم: 1958/07/19، يشير إلى الشكاوي الفلاحين المصريين من قلة مياه الزراعة بسبب افتتاح مشروع المناقل [2].

في 1958/08/19 أرسلت وزارة الخارجية السودانية مذكرة إلى مصر تعرب فيها عن وجهة نظرها في إتفاقية 1929. معلنة عدم التزامها بها استنادا إلى تصريح رئيس الوزراء في 1956/1/1 بعد التقيد بأي اتفاقيات جديدة لم يتم التوصل إليها بين البلدين.

تجدر الإشارة بأن قرار الترحيل هذا آثار ردود فعل عنيفة لدى السودانيين عامة وسكان وادي حلفا بصفة خاصة وتم تشكيل لجنة لمقاومة الخيار الحكومي بالترحيل لمنطقة خشم القربة حيث قادت العديد من المظاهرات التي تعاملت معها حكومة عبود بضراوة.

---

[1] أماني الطويل، **المرجع السابق**، ص125.

[2] آدم محمد احمد عبد الله، **المرجع السابق**، ص335، 337.

هناك آراء تناقض ما أشرنا إليه فمثلا نجد أن مهدي مايو نمر يشير إلى أن اتفاقية 1959 لم تكن أحسن حالا من اتفاقية 1929 بالنسبة لحق واحتياجات السودان، ولم ترض طموح الشعب السوداني فولدت ضعيفة في حق السودان، ولم تحدد لها عمر وجاءت حافلة بتفاصيل فنية كثيرة الأمر الذي جعلها غير مرنة للمراجعة [1].

كما يثير د. بركات موسى الحواتي إلى أن المفاوضات لم تبن على المعلومات الفنية السابقة بين الدولتين، مما جعل السودان يتنازل كثيرا عما كان يطالب به في المفاوضات السابقة مع مصر، وأن الإتفاق كان قرار أساسيا إسترضائيا قصد به إبعاد مصر عن أي انقلاب عسكري من جانب مصر ضد السودان [2].

كان إتفاق 1959 قرارا سياسيا إسترضائيا أعقب فترة توترت فيها العلاقات بصورة واضحة وأنه كان في صالح مصر ليس في جانب الحصة المحددة لها فحسب بل في جانب تأمين موقفها من أن تكون المياه التي تعتمد عليها في يد دولة أجنبية أخرى بل مخزونة داخل أراضيها، كما أن مصر ومن خلال الاتفاق استطاعت الحصول على تأييد وضمان وقوف السودان معها من خلال تنسيق المواقف أمام دول الحوض الأخرى وكان هذا خصما على علاقات السودان الإفريقية [3].

بالرغم مما أشرنا إليه فإن العلاقات السودانية المصرية ومنذ عهد الحكومة العسكرية الأولى وإن لم يغب عنها بعض الحالات التوتر فإنها في معظمها كانت علاقة طبية، وكذلك الحال في فترة حكومة مايو حيث كان هناك تنسيق وتفاهم بشأن مياه النيل وجرت عدة محاولات لتنمية المناطق الحدودية بين البلدين باعتبارها منطقة تكامل

---

[1] آدم محمد احمد عبد الله ،**المرجع السابق**، ص338.

[2] أماني الطويل، **المرجع السابق**، ص126.

[3] أماني الطويل، **المرجع السابق**، ص128، 129.

بجانب البدء في مشروعات زيادة إيراد النهر من خلال تقليل الفاقد من منطقة المستنقعات من خلال مشروع جونقلي*.

وبسقوط حكومة مايو بدأت تتوتر العلاقات بين البلدين وبروز قضية مياه النيل حيث بلغت أوجها في عهد الإنقاذ، حيث استغل النيل مياهه لضرب علاقات البلدين ومن مظاهر ذلك تجميد أجهزة الري المصرية ومنعها من أداء عملها ومهامها وتجميد التعامل السوداني المصري في الهيئة الفنية الدائمة لمياه النيل [1].

3 – انتقاد اتفاقية مياه النيل 1959:

اعترضت قطاعات كبيرة من الشعب على قانونية وشرعية الاتفاقية التي أبرمت في عهد الحكم العسكري وافتقاره للتفويض الشعبي وفي عدالة الاتفاقية نفسها وفي الحصة التي حصل عليها السودان، وفي غمر الأراضي من أراضي السودان وفي تعويض المالي عنها.

كان أكبر انتقاد وجه للاتفاقية غمر أراضي حلفا بالمياه عند بناء السد العالي. فقد وافقت مصر في البند الثاني من الاتفاق على أن تدفع للسودان مبلغ 15 مليونا من الجنيهات المصرية كتعويض شامل عن الأضرار التي تلحق بالممتلكات السودانية الحاضرة نتيجة للتخزين في السد العالي[2].

ومن جانبه تعهد السودان بترحيل سكان وادي حلفا و غيرهم من سكان السودانيين الذين ستغمر أراضيهم بمياه التخزين بحيث يتم نزوحهم نهائيا قبل يوليو 1963.

---

* مشروع جونقلي هو مشروع مقترح لإنشاء قناة الري لنقل بعض من مياه بحر الجبل شمالا لري الأراضي الزراعية في مصر والسودان بدأ شقها ولم يكتمل المشروع وفكرتها تقوم على شق قناة بطول 360كم بين مدينتي بور وملكالفي جنوب السودان. انظر: سلمان محمد أحمد، **التعاون وليس المحاصصة هو المخرج لمياه النيل** ، جريدة التيار، العدد 878، 25 يناير 2012.

[1] محمد سعيد محمد الحسن، المرجع السابق، ص41.

[2] حنان الشيخ محمد علي، المرجع السابق، ص119.

تعرض جزء كبير من بلاد النوبة للخراب بغرق مدينة وادي حلفا إضافة إلى 27 قرية، وعند زيارة الفريق إبراهيم عبود إلى مدينة حلفا تسلم مذكرة من بعض ممثلي اللجان نيابة عن السكان تحتوي المطالب التالية :

- أن يتم إعادة توطين السكان في أنسب المواقع من وجهة النظر الاقتصادية والاجتماعية و الصحية.
- أن يتم ترحيل كل ممتلكاتهم المنقولة معهم إلى وطنهم الجديد.
- أن يمنح المهاجرون الحق الكامل في احتكار التنمية الصناعية في موطنهم الجديد.
- أن يتم تخطيط وتطوير المشروع الزراعي في الموطن الجديد بأفضل مستوى متاح.
- المحافظة على الوحدة الجغرافية والاجتماعية للقرى كما هو قائم حاليا[1].
- يتوجب على الحكومة طلب العون والنصح الفني من الخارج لتخطيط إعادة توطينهم.
- ضرورة إتاحة الفرصة لممثلي السكان لزيارة المواقع المقترحة لإعادة توطينهم.
- وجوب الاهتمام بتنسيق التنمية المستقبلية لمنطقة المشروع الزراعي.
- أهمية التخطيط والتصميم الدقيق لمنطقة.
- وجوب تعيين نوبيين أكفاء للمشاركة في تخطيط و تنفيذ إعادة توطينهم.
- إعفاء كافة سكان المنطقة التي ستغمرها المياه من الضرائب باعتبار أنهم سيواجهون مطالب مالية أثناء فترة ترحيلهم وإعادة توطينهم.

[1] حنان الشيخ محمد علي، **المرجع السابق**، ص119.

وجه نقد لضآلة المبلغ الذي وافقت الجمهورية وهو 15 مليون جنيه مصري لجمهورية السودان تعويض كاملا عن الخسائر التي تقع على الممتلكات بسبب تخزين المياه في بحيرة السد[1].

سئلت الحكومة أيضا إن كانت الأراضي التي ستغمرها المياه من جراء بناء السد ستظل ملكا للحكومة السودان؟ وهل هناك تحديد لحدود السودان فوق سطح المياه؟ وجاء الرد بأن اتفاقية 1959 خاصة بالانتفاع الكامل بمياه النيل الكائنة داخل حدود السودان و تخضع لسيادة السودان، وليس هناك أي أساس أن يدفع أي جانب أجرا عن مياه تخضع لسيادة السودان، وفي يوليو 1966 دفعت حكومة الجمهورية العربية المتحدة مبلغ ثلاثة ملايين جنيه كدفعة ثانية من جملة التعويضات التي تقرر دفعها لجمهورية السودان طبقا لاتفاقية مياه النيل لعام 1959م[2].

[1] فيصل عبد الرحمن علي طه، **مياه النيل السياق التاريخي** ، المرجع السابق ، ص76.

[2] آدم محمد أحمد عبد الله، **المرجع السابق**، ص284.

المبحث الأول: العلاقات السياسية والاقتصادية بين البلدين

بعد إعلان الاستقلال كان أول قرار هو طلب الانضمام لجامعة الدول العربية، فنظر لطلب السودان في يناير 1956م، ورحب محمود فوزي وزير خارجية مصر قائلا: " إن السودان القادم على هذه الجامعة بحماسه وشبابه فهو شباب قوي متحفز علي هذه الحياة ستستفيد من خبرته ومن إيمانه" [1].

بعد انضمام السودان لجامعة الدول العربية، مرت العلاقات السودانية المصرية بمرحلة ترقب وانتظار، إذ كان عدم الاستقرار السياسي في السودان والذي يعكسه التعدد في الحكومات، إلى أن جاءت حكومة عبد الله خليل الائتلافية [2].

بعد ذلك استولى الفريق عبود على السلطة في السودان على حساب الديمقراطية، وكان ذلك أول انقلاب عسكري ضد السلطة الديمقراطية، وكان ذلك في 17 نوفمبر 1957م. فسارع جمال عبد الناصر إلى الاعتراف بالسلطة الجديدة، خاصة بعد أن أعلن الفريق عبود في أول بيان له قائلا: " أما شقيقتنا الجمهورية العربية المتحدة فتستعمل علي جاهدين لتحسين العلاقة معها وحل جميع المشاكل المعلقة وإزالة الجفوة المفتعلة التي كانت تسود بين البلدين الشقيقين"[3] .

في 21 أكتوبر 1964 فرض واقع جديد في السودان بعد ذهاب حكم عبود وكان ذلك ايذنا بفترة ديمقراطية ثانية ، حيث كان الصراع محتدما في السودان بين سلطة 17 نوفمبر وجماهير الشعب السوداني بقطاعاته المختلفة. كانت مصر بقيادة عبد الناصر تعيش تحولا جديدا في مسارها السياسي والاقتصادي [4] هذا، وقد حاول الإعلام

---

[1] بركات موسي الحواتي ، **المرجح السابق** ، ص 214

[2] آدم محمد احمد عبد الله ، **المرجع السابق** ، ص 74

[3] حسن مكي محمد احمد ، **المرجع السابق** ، ص76

[4] محمد سعيد محمد الحسن، **عبد الناصر والسودان** ، المرجع السابق ص84

المصري محاولة ربط ثورة أكتوبر الشعبية بالثورة المصرية من خلال تركيزها بان الشعب السوداني كان يحمل صورة عبد الناصر إبان الثورة، وهذا قد فسر الشعب السوداني هذا التوجه بأنها محاولة من حكومة مصر لامتلاك الثورة، وقامت بمظاهرة عارمة تمكنت من خلالها من التعرض للسفارة المصرية وحرق علمها، إلا أن الأزمة تم احتواءها في حينها ولم تؤثر في علاقات البلدين[1].

دخلت ديمقراطية أكتوبر في إطار الصراعات الحزبية وتعدد الحكومات، وفي ذات الوقت كان عبد الناصر أيضا قد دخل في صراع السلطة مع الإخوان المسلمين، حيث وصل إلى نقطة اللاعودة. وكان طبيعيا أن يعكس ذلك الصراع على ساحة العمل السياسي في السودان، فقد مضت جماعة الإخوان المسلمين في السودان في معارضتها لنظام الحكم في مصر، وفي المقابل اتهمت الحكومة المصرية تنظيم جبهة الميثاق الإسلامي في السودان بأنها تمد التنظيم المصري بالسلا ح وبالمال، مما أدى إلى أن تسوء علاقة مصر بذلك التيار السياسي وتنفرج بالمقابل مع التيار السياسي، الأمر الذي كان بداية أو تمهيد لانقلاب مايو 1969 في السودان [2]، وقد اعترف عبد الخالق محجوب بان عبد الناصر أمدهم بالسلاح عقب حل الحزب في 1968 .

في عام 1967 تعرضت مصر لنكسة وهزيمة كبرى من إسرائيل التي قامت باحتلال سيناء وقناة السويس، فأعلن محمد احمد المحجوب من داخل الجمعية التأسيسية أن السودان في حرب مع إسرائيل وانه يمثل عمقا استراتيجيا لمصر، وقاد الأزهري ومحمد احمد المحجوب عملا دبلوماسيا في الدول العربية، وتبنى السودان مؤتمر القادة العرب. وانعقد المؤتمر بالخرطوم في أغسطس فخرج برأي ترتيب البيت العربي، فتم الصلح بين جمال عبد الناصر والملك فيصل، وقدم دعم كبير لمصر لمحو أثار العدوان

---

[1] احمد حمروش ، **مصر والسودان كفاح مشترك** ،مؤسسة الهلال ، القاهرة ،1970 ،ص195

[2] بركات موسي الحواتي ، **المرجع السابق** ، ص241.

بل تعداها لكل الدول المتضررة بما فيها السودان الذي تضرر من إغلاق قناة السويس[1] .

كان لاستقبال الشعب السوداني لجمال عبد الناصر التي ظل يرددها (جئت للخرطوم وكنت جثة هامدة وخرجت منها قويا مرفوع الرأس مليئا بالأمل)، كما خرجت الصحافة العالمية قائلة الخرطوم استقبلت جمال عبد الناصر المهزوم استقبال المنتصرين، انعكس هذا الموقف السوداني علي مسار العلاقات السودانية المصرية التي أخذت في التفاهم والاستقرار والتعاون[2].

وفجأة وقع انقلاب جعفر نميري [3]باسم الضباط الأحرار، وأشار محمد احمد المحجوب بإصبع الاتهام لمصر التي سارعت بالاعتراف بالنظام الجديد في السودان. واعتبرت ثورة مايو مبعثا للأمل واستمر لمسيرة الثورة في مصر، ويظهر ذلك جليا في مقولة جمال عبد الناصر عن ثورة مايو (أعطتني قوة وعزيمة ومنحتني أملا وثقة).

يشير محمد أبو قاسم حاج حمد إلى أن نميري جاء من خلال التناقض بين النهج الطائفي الفردي والنظام الديمقراطي [4]، وساعدت ظروف كثيرة على التمهيد لانقلاب مايو الذي أصلح بالنظام الحزبي في السودان. وقد كان دور مصر في تلك الظروف

---

[1]محمد سعيد محمد ، **جمال عبد الناصر والسودان** ، ص86

[2]احمد حمروش ، **المرجع السابق** ، ص196

[3]جعفر نيمري(1930_2009): دخل كلية الحربية وتخرج برتبة ملازم ثاني اشترك في دورة بمدرسة التدريب العسكري المقامة في مصر كان من في الانتفاضة الشعبية ضد إبراهيم عبود درس في كلية الأركان في الولايات المتحدة الأمريكية استولي علي السلطات عام 1969 أسقطه الشعب بانتفاضة شعبية عام 1985 ،انظر: سرحان غلام حسين العباسي ، **التطورات السياسية في السودان المعاصرة (1953_2009)** ، **دراسة تاريخية وثائقية** ، مركز الدراسات الوحدة العربية ، لبنان ،2011 ، ص220 .

[4]بركات موسي الحواتي ، **المرجع السابق** ، ص235 .

واضحا ، إذ لم تكن الحكومة الحزبية ترضي طموحاتها وتحقق مصالحها رغم موقفها القوي بجانبها في حرب يونيو 1967، و تتمثل ابرز الظروف في الآتي :

محاولات الحكومة السودانية ومساعيها لوضع دستور إسلامي

الذي تمت إجازته من قبل البرلمان السوداني مما ينذر لحكومة إسلامية في الخرطوم، قد تقوي من شوكه المعارضة الإسلامية في مصر ولو معنويا .

تضافرت كل هذه الظروف وساهمت في التمهيد لانقلاب مايو المدعوم من الحكومة المصرية، ومن الحزب الشيوعي السوداني، وقد نفذ الانقلاب لتنظيم الضباط الأحرار25 مايو 1969 و يبدو دور مصر في هذا الانقلاب واضحا [1].

بتاريخ 28_09_1970 توفي الرئيس جمال عبد الناصر وتولي حكم مصر من بعده الرئيس محمد أنور السادات، وقد كان لوفاة عبد الناصر رنة حزن عميق عاشها السودان شعبا وحكومة، وكانت وقفة الرئيس نميري بجانب الشعب المصري إبان محنته هذه معبرة عن العلاقات الوطيدة بين البلدين[2] .

بعد وفاة عبد الناصر وانتخاب أنور السادات رئيسا للجمهورية ، واجهت الدولتان عدة مشاكل وقلاقل داخلية وتحديات مشتركة زادت من تلاحمهما في مواجهتها والتصدي لها. ففي مصر بدأت هذه الخلافات والصراعات حول السلطة تدب في أوصال النظام ، وبدأت هذه الخلافات واضحة للعيان في 15 مايو 1971، ومنبع هذه المشاكل شخصية عبد الناصر القوية لا يمكن محوها بسهولة ولا يمكن للسادات وهوا خليفة عبد الناصر أن

---

[1] بشير محمد سعيد، **المرجع السابق** ،ص47

[2] محمد سعيد محمد الحسن، **السودان والمصير المشترك (1950-1999)**، مطبعة نادر ،الخرطوم ،ص35

يكون ظلا للناصرية مقتفيا أثرها دون أن يكون له بصمته الخاصة علي نظام الحكم[1]بدا السادات محاولاته الرامية إلى إحتواء المسار الناصري وتطويقه وتحجيمه ليس مباشرة، لأن ذلك قد يؤدي إلى الإطاحة به لقوة تأثير عبد الناصر. فبدأ السادات يخطط لمحاربة الناصرية لتبني شعاراتها علنا والعمل علي ضربها في الخفاء، فأصبح ينادي بالشرعية الدستورية بدلا من الشرعية الثورية.

التطاحن الحزبي والصراع حول السلطة : والذي أدى إلي نسف الاستقرار السياسي بالبلاد، وأبرز مثال لذلك أنه في الفترة من أكتوبر 1964 مايو 1969، تم تشكيل خمس حكومات ،أي متوسط حكومة كل إحدى عشر شهر [2]. وقد أدى ذلك إلى فوضى أغضبت شعب السوداني من الديمقراطية الليبيرية. فقد إنشغلت الأحزاب بالصراع حول السلطات وتجاهلت هموم المواطن المعيشية في ظل أزمة إقتصادية طاحنة، مرت بها البلاد بلغت ذروتها في عامي 1968 و 1969م[3]، كذلك فشلت الأحزاب عن التوصل كل سلمي لمشكلة جنوب السودان . وقد كان الدور المصري في الصراع الحزبي واضحا بل أقرب إلى دور المشارك في الصراع، من خلال الدعم و السند الذي كانت تقدمه للأحزاب الاتحادية في مواجهة الأحزاب الاستقلالية[4].

قرار الأحزاب القاضي بإقصاء الحزب الشيوعي السوداني: من المسرح السياسي وطرد نوابه من البرلمان، فقد دفع هذا القرار الحزب الشيوعي إلى إتباع طريق أخر للسلطة اقرب من طريق المنازلة الديمقراطية، وهو طريق الانقلاب، ومن ثم بدأ الحزب الشيوعي يتقرب من القوات المسلحة سرا وعلنا على صفحات الصحف، من

---

[1] المعتصم صبحي ، **السادات وثورة التصحيح** ، دار الشعب ، القاهرة ، 1970 ، ص19

[2]محمد سعيد محمد الحسن ، **السودان ومصر والمصير المشترك**، المرجع السابق ،ص 36

[3]**المرجع نفسه**، ص37

[4]محمد محمد احمد كرار، **المرجع السابق** ،ص100

خلال كتابات الأستاذ عبد الخالق محجوب والأستاذ احمد سليمان، وقد توافق الموقف المصري مع الموقف الشيوعي في كراهية الحكومة السودانية فعملا معا علي الإطاحة.

حرب يونيو 1967 وما خلفه من وعي قومي: وإحياء المعاني النضال العربي وتجاوز الإطار القطري الضيق إلى التفاعل مع قضايا الأمة العربية ضد العدو والمشترك فبرزت بذلك التنظيمات التي تمجد القومية العربية وبطولاتها المتجسدة في شخص قائدها عبد الناصر، وقد تأثر السودان بذلك أيضا فبرزت تنظيمات علي ذات المنوال، أهمها التنظيمات الناصرية[1] .

بدلا عن الشرعية الثورية، وأصبح ينادي بدولة القانون والمؤسسات والمبادئ والأخلاق الفاضلة ، وغيرها من الشعارات المعلنة للناصرية إلا انه كان يقصد بذلك ضرب الناصرية نفسها[2].

أما على الصعيد السوداني فقد تدافعت الأحداث لتلعب دورا مغايرا أيضا في صالح العلاقات الثنائية، وذلك أيضا بسبب صراعات السلطة في السودان. وقد بدأت الخلافات تدب في جسم النظام بين دعاة القومية العربية من الناصرين من جانب، وبين الشيوعيين من الجانب أخر[3].

في ظل تلك الظروف وقفت مصر بجانب السودان بقوة وصلابة، خاصة وأن السادات بدأ يتراجع عن خط عبد الناصر التابع للمعسكر الاشتراكي، حيث بدأ يتقرب من الدوائر الغربية باتخاذ عدة إجراءات معادية للشرق، منها طرد الخبراء السوفيي ت

---

[1] محمد محمد احمد كرار ،**المرجع السابق** ، ص102

[2] المعتصم صبحي، **المرجع السابق** ، ص 20

[3] بركات موسي الحواتي، **المرجع السابق** ، ص283

من مصر، ومن ثم فقد كان من البديهي أن يقف بجانب النميري وهو يقاوم الشيوعيين[1].

أخذت العلاقة بين البلدين خلال عام 1972 دورتها في الانسياب غير الطبيعي، خاصة بعد التوجهات السياسية الجديدة التي تبناها السادات في إطار الخروج من القالب القومي العربي. كان يميز فترة عبد الناصر ومن تلك المؤشرات:

- استعادة السودان للعلاقات مع دول المعسكر الغربي
- ألمانيا الاتحادية في 23-12-1971، والولايات المتحدة في 25_07_1972 واتساع الخطي تجاه أديس أبابا وتوقيع اتفاقية عام 1972 المتعلقة بقضية جنوب السودان بمعزل عن المشاركة المصرية.
- تأزم العلاقات مع مصر وليبيا من خلال عزل نظام عيدي أمين ومنع الطائرات الليبية من العبور إلى مطار غنتي في 20-09-1972 لتفريغ أسلحتها لمواجهة الغزو التنزاني ليوغندا[2].
- سحب السودان لقواته الرمزية العاملة في الجبهة المصرية مع إسرائيل في 29-09-1972
- طلب السودان سحب 300 مدرس مصري من البلاد وفي المقابل طلبت مصر من السودان سحب السودانيين العاملين بمصر والمقدر عددهم بمليون سوداني وكذلك رغبة مصر في سحب قوات مدرعة مصرية كانت القاهرة تحتفظ بها في جنوب الخرطوم[3].

---

[1] ادم احمد عبد الله، **المرجع السابق** ، ص150

[2] محمد محمد احمد كرار، **المرجع السابق** ، ص79

[3] **المرجع نفسه**، ص133

- هذا وقد استمر الوضع إلى أن تم لقاء الرئيسين نميري والسادات علي هامش قمة أديس أبابا الإفريقية بتاريخ 26_05_1973، حيث اتفقا على ضرورة إعادة التفاهم بين البلدين، ومن ثم تمت إعادة ترتيب الأوضاع في البلدين من خلال إسناد السودان لمهمة متابعة العلاقات لرجل الأمن المصري محمد حافظ غانم. هذا وقد اجتمع الوفدان المصري والسوداني لفترة أسبوع خلال 12-18يونيو 1973، لترتيب أوضاع البلدين ووضع السبل الكفيلة لتحسين العلاقات بما يحقق أهداف البلدين[1].

إبان حرب 1973 بين العرب وإسرائيل، كان موقف السودان حكومة وشعبا مشرفا ومؤزرا للأشقاء العرب ومشاركا مشاركة فعلية في الحرب بقوات سودانية، الأمر الذي كان له الأثر الكبير في تمتين علاقات السودان بالدول العربية عموما ومصر على وجه الخصوص[2].

ساهم الوضع الدولي والإقليمي خلال السبعينات في فرض من مزيد من التقارب بين السودان ومصر، تارة من خلال محور دول ميثاق طرابلس ، وتارة أخرى باعتبار ليبيا وإثيوبيا مصدر لتهديدهما، حيث كان لمعاداة السادات للسوفييت ومقاومة السودان لأحداث 19 يوليو أحد أسباب ارتماء الدولتين في أحضان الغرب والمشاركة معا في مواجهة المد الشيوعي. وكان لهذا الوضع أثره في تفكير صانع القرار المصري، وإحساسه بأن ثمة تهديد يواجه منابع النيل. وساهم ذلك في مزيد من التقارب بين البلدين، فكان الوقوف المباشر لمصر وساندته للسودان إبان أحداث حركة محمد نور سعيد في: 26-07-1976[3].

---

[1] ادم احمد عبد الله ،**المرجع السابق**، ص 112

[2] حنان الشيخ محمد علي، **المرجع السابق** ،ص133

[3] ادم احمد عبد الله ،**المرجع السابق** ،ص114

في ظل التماسك الذي فرضته الأوضاع المحلية والإقليمية والدولية، يكون السودان هو النظام العربي الوحيد الذي بارك ودعم خطوات السادات في اتفاقه الثنائي مع إسرائيل. وقد جر هذا الوضع أيضا الكثير من الولايات والمعاناة للشعب السوداني، حيث حرم من الدعامات العربية مما كان له أثار سالبة على اقتصاد السوداني[1].

في السادس من أكتوبر 1981 تم اغتيال الرئيس المصري محمد أنور السادات، وتولى الرئاسة في مصر محمد حسني مبارك الذي بدأ ملتزما بسياسة سلطة الإقليمية والدولية. وفي عهده تم توضيح ميثاق التكامل بين البلدين في 12-10-1982، ودخل حيز التنفيذ في 22-10-1982 بعد موافقة برلمان البلدين عليه[2].

في السادس من ابريل من عام 1985 حدثت الانتفاضة الشعبية ضد النظام الحاكم في السودان آنذاك، فكانت مرحلة جديدة في علاقات البلدين. ألت مقاليد الحكم في السودان عقب الانتفاضة الشعبية، التي أطاحت بنظام حكم جعفر محمد نميري الذي استمر ستة عشر عاما، إلى سلطة انتقالية تمثلت في المجلس العسكري الانتقالي المكون من أربعة عشر عضوا، يمثلون القوات المسلحة برئاسة البشير عبد الرحمن سوار الذهب بجانب مجلس وزراء انتقالي برئاسة الجزولي دفع الله .

---

[1] حركة محمد نور سعيد : وقع انقلاب من يوليو 1977 بقيادة محمد نور سعد وعرف في السودان ب "غزو المرتزقة "حين حاولت الجبهة الوطنية المعارضة في الخارج وهي تحالف ضم حزب الأمة بقيادة الصادق المهدي والاتحادي الديمقراطي بزعامة الراحل الشريف حسين وجبهة الميثاق الإسلامي بقيادة حسن الترابي بمساعدة الرئيس الليبي معمر القذافي حيث فشل انقلاب وتم إعدام قادة الانقلاب رميا بالرصاص وشهدت شوارع الخرطوم معارك قتل فيها المئات انظر :مصطفي سري، **تاريخ الانقلابات في السودان** ،جريدة العرب الدولية ،(العدد 414)2012 ،ص1.

[2] محمد سعيد محمد الحسن، **السودان مصر والمصير المشترك** ، المرجع السابق ، ص 42

كانت قضية دعوة نميري للبلاد من القاهرة، ومشكلة الجنوب بجانب الوضع الاقتصادي بالبلاد، من أهم شواغل الحكومة الانتقالية[1].

كان الترحيب بحكومة الانتفاضة في العالم العربي كبير ا، لسببين هما: الرفض الذي أبدته العديد من الدول العربية للسياسات التي اتبعتها حكومة ماي و في أواخر عهدها، والعلاقات الطبية التي تربط أعضاء من المجلس العسكري الانتقالي وبعض القيادات في العالم العربي . وقد كان لشخصية سوار الذهب عاملا مهما في أعمار العلاقات مع العديد من الدول العربية ، وقد انعكس ذلك في المنح التي تلقاها السودان في شكل مواد بترولية وغذائية، والتي ساعدت كثيرا في مواجهة الموقف الاقتصادي الصعب الذي كانت تمر به البلاد[2].

أما فيما يتعلق بالموقف المصري من الانتفاضة فإننا نلاحظ أن مصر وبالرغم من أن فترة حكم نميري كانت تعتبر من أفضل الفترات استقرار في علاقات البلدين حيث بدا الشروع في تنفيذ العديد من المشروعات التكاملية لمصلحة البلدين بجانب التنسيق في المواقف والسياسات في المحافل الدولية والإقليمية إلا أننا نجد أن مصر الدول كانت جدا في تعاملها مع الانتفاضة حيث لم تتخذ أي مواقف معادية لها أو للنظام الجديد الانتقالي كما لم تعمل على اتخاذ أي موقف عسكرية انطلاقا من اتفاقية البلدين آنذاك[3].

يشير البشير سوار الذهب إلى الموقف المصري في بداية الانتفاضة قائلا كان من بين المشاغل الهامة مسالة وصول النميري للخرطوم وعندما تحدث مع الرئيس حسني مبارك حين عبر عن أمنياته الطبية للشعب السوداني مستفسرا عن الأحوال وعن

---

[1] هاني ارسلان ، **الانتفاضة الشعبية في السودان نضام البشير يصل الي خط النهاية** ،مأخوذة من الموقع http ://www.ahram.org : eg ــ، يوم 16 مارس 2017 ،على الساعة 19:00

[2] محمد سعيد محمد حسن ، **حقائق وخفايا الانتفاضة الشعبية**، الجزء 2، مطابع فرح للطباعة والنشر،ط 1،1987، ص 59

[3] محمد سعيد محمد حسن ،**حقائق وخفايا الانتفاضة الشعبية، المرجع السابق**، ص60

الموقف العام ونقل كالرئيس حسني مبارك أن جعفر النميري الذي وصل إلى القاهرة ابدي رغبته في الذهاب للخرطوم وقد جاء ردى أن يجلبه هناك أي أن يبقيه في مصر[1].

هذا وقد نقل سوار الذهب مضمون الحادثة للمجلس العسكري وكان رأي المجلس أن حضور النميري في تلك الظروف لم يكن أمرا مرغوبا فيه من ناحية تامين الثورة الشعبية، ومن ناحية سد كل الثغرات التي تأثر علي تماسك ووحدة القوات المسلحة[2].

إذا ما تأملنا المحادثة بين الرئيسين و رأي المجلس العسكري حولها نلاحظ الآتي:

- أن مصر كانت تتابع الموقف عن قرب وأنها كانت تطمئن على الموقف الأول بأول مما يعني موافقة ضمنيه منها بان ما حد ث في السودان شان داخليا فقط ولكنه شان داخلي توافق عليه مصر وهذا بدوره يذكرنا بأحداث يوليو 1971 وعودة نميري ودور مصر في إعادة نميري للسلطة آنذاك[3].
- طلب سوار الذهب من مبارك الإبقاء علي نميري بالقاهرة ،والاستجابة المصرية لذلك تؤكد بان مصر كان بإمكانه أن تفعل ما تري د ولكنها بموقفها هذا ساهمت في إنجاح الانتفاضة الشعبية أو علي الأقل ساهمت في تامين الثورة الشعبية وسد الثغرات التي كان بالإمكان أن تؤدي إلى زعزعت الاستقرار وعدم تماسك القوات المسلحة كما ورد ووفقا لرأي المجلس الانتقالي.
- بالرغم من الموقف المصري عليه فان الفترة أعقبت الانتفاضة تميزت بعداء ورفض شعبي في السودان لكل ما يتص ل بمصر باعتبار أن مصر كانت مسئولة عن استمرار حكم نميري لمدة ستة عشرا عاما، كما تم تفسير كل الاتفاقيات والمواثيق التي

---

(1) محمد سعيد محمد الحسن، **السودان مصر والمصير المشترك**، ص45.

(2) ادم محمد أحمد عبد الله ،**المرجع السابق**، ص116

(3) محمد سعيد محمد الحسن ، **السودان مصر والمصير المشترك** ، ص 62

أبرمت في العهد السابق بأنها اتفاقات مشبوهة وضعت خصيصا لحماية النظام في السودان وإخراج مصر من عزلتها[1].

استمرت مصر في تعاملها الحذر م ع حكومة الانتفاضة والتي لم تساق مع حماس وانفعالات الجماهير العاطفية ، فقد كل من رئيس الوزراء ثم رئيس المجلس الانتقال ي بزيارات القاهرة كل على حدا تأكيد لأواصر العلاقة ولإزالة شكوك المصريين تجاه النظام الجديد في السودان .هذا وقد أكد الجزولي دفع الله رئيس الحكومة الانتفاضة أن حكومته ملتزمة بميثاق التجمع في الحرص على العلاقات الثنائية ودعمها بالرغم من ارتفاع الأصوات بإلغاء التكامل بين السودان ومصر وحل أجهزته بادعاء انه تم بقرارات فوقية[2]

رغم الموقف الرسمي هذا فان الانفعال الجماهيري كاد أن يفسد هذا الجهد الرسمي وهذا من خلال خروج العديد من المظاهرات ضد مصر واقتحام السفارة المصرية وإحراق علمها كما حدث عقب توقيع إعلان أو اتفاقية "كوكادا م" في 26 مارس 1986[3].

والتي ورد فيها المطالبة بإلغاء ميثاق التكامل والدفاع المشترك مع مصر [4]وإزاء هذا التصعيد كان لابد لمصر من تجاوز الصمت والتعميم الإعلامي فأعلنت أن الرئيس نميري يعتبر لاجئا سياسيا ولا يمكن تسليمه للحكومة السودانية وان مصر لن تسمح لأي قوة إقليمية استغلال الوضع بالمنطقة. هذا وقد جاء التحذير المصري عاليا كما

---

[1] حنان الشيخ محمد علي ، **المرجع السابق**، ص115

[2] ادم محمد احمد عبد الله ، **المرجع السابق**، ص118

[3] اتفاقية كوكادام :اتفاقية تمة بين حكومة جمهورية السودان وحركة تحرير السودان لإنهاء الحرب الأهلية السودانية الثانية وتم إدراج نصوصها في دستور السودان. انظر: منصور خالد ، **جنوب السودان في المخيلة العربية الصورة الزائفة والفتح التاريخي** ، دار التراث لنشر لندن ,2000،ص159.

[4] **المرجع نفسه**، ص116.

اشرنا عقب إعلام "كوكا دا م" وتنامي الدور الإثيوبي في قضية الجنوب الأمر الذي كانت تنضر إليه مصر بكثير من الشك خاصة فيما يتعلق بقضية الجنوب بسيادة النيل ورغم كل ذلك فان الموقف المصري إبان فترة الانتفاضة والحكومة الانتقالية اتسم بالموضوعية والعقلانية والتفهم الكامل لما كان يجري في البلاد وتصرفت بوعي ورشد في وقت كانا بإمكانها أن تستغل الظرف وتفعل ما يرو ق لها، إلا أنها أثرت هذا التصرف وقد قابلت الحكومة الانتقالية أيضا هذا الموقف بالحكمة رغم ما تعرضت له من ضغوط من الفعاليات والأحزاب المختلفة.

في أبريل 1986 جرت الانتخابات العامة وانتقل الحكم إلى الحكومة الحزبية المنتخب برئاسة الصادق المهدي ،تجدر الإشارة إلا انه ونسبة لعدم المقدرة أي من الأحزاب السياسية السودانية من الحصول علي الأغلبية البرلمانية التي تمكن من الحكم منفردا فقد تميزت الفترة بتكوين الحكومات الائتلافية بين الأحزاب الثلاثة وهي حزب الأمة القومي الحزب الاتحادي الديمقراطي والجبهة الإسلامية القومية كانت هناك ثلاث قضايا رئيسية في علاقات مع مصر وهي منح الرئيس السابق جعفر النميري حق الإقامة في مصر مع مطالبة اغلب القوي في السودان بإعادته للمحاكمة في السودان بالإضافة الي موضوعي التكامل واتفاقية الدفاع المشترك بين البلدين[1].

لم تبدأ الحكومة الائتلافي ة الأولي برئاسة الصادق المهدي صاحب الأغلبية البرلمانية آنذاك اهتماما كافيا بتطوير العلاقات مع مصر بصفة خاصة فلم يشير إلى مصر صراحة في البيان الأول الذي ألقاه أمام الجمعية التأسيسية في 6-05-1986 عقب اختياره رئيسا للوزراء بل أشار إلى الأتي: سنحرص علي حسن الجوار مع كل جيراننا وعلي دورنا انتمائنا العربي والإسلامي والإفريقي [2].كذلك نجد أن الصادق

---

[1] ادم محمد احمد عبد الله، **المرجع السابق**، ص 157

[2] محمد محمد احمد كرار، **المرجع السابق**، ص186

المهدي وفي إطار احتفالات حزب الأمة بتاريخ 7-05-1986 بالوفد المصري الزائر للبلاد ركز جل خطابه علي ضرورة إعادة نمير من القاهرة لمحاكمته بالبلاد باعتبار أن ذلك مطلبا شعبيا وأشار في تعليقه على علاقات البلدين الأزلية[1].

واقع الحال اظهر أن الصراع الحزبي كان قد طغي على أعمال الحكومة وأربك السياسة الخارجية للبلاد حيث نجد أن حزب الأمة ظل يتجنب كل ما يؤد ي إلى تقارب أو تفاهم مع مصر في الوقت الذي كانت هناك الكثير من القضايا المعلقة بين البلدين والتي كانت تستوجب المعالجة لا العكس فقد سعي الحزب وقادته إلى القيام بعدة زيارات لعدة عواصم عربية وافريقية متجاهلين القاهرة بينما في الجانب الأخر من الاختلاف نجد ان الحزب الوطني الاتحادي عمل جاهدا في أحداث التوازن المطلوب في علاقات البلدين من خلال زيارات للقاهرة قام بها كل من احمد الميرغني رئيس مجلس الدولة ووزراء من الحزب بهدف إجراء مباحثات ثنائية هناك[2].

قام الصادق المهدي بزيارة القاهرة عام 1987 والذي حاول خلالها الخروج من مأزق ميثاق التكامل اقترح ميثاق الإخاء والذي تم توقيعه مع الرئيس حسني مبارك بالقاهرة بصفة أساسية علي التعامل علي أساس الندية والمصلحة المشتركة بدلا من التغيرات السياسية المبهمة[3].

---

[1] محمد سعيد محمد الحسن، **السودان ومصر والمصير المشترك** ،ص 69

[2] أماني الطويل، **المرجع السابق**، ص301

[3] أماني الطويل، **المرجع السابق**، ص301

المبحث الثاني: العلاقات الثنائية في عهد حكومة الإنقاذ الوطني:

في 30 يونيو 1989 م، أطاح انقلاب عسكري بقيادة العميد عمر حسن احمد البشير بحكومة الصادق المهدي الديمقراطي قاطعا الطريق أمام المحاولات الانقلابية العديدة التي تديرها الكثير من الجهات بما فيها جهات أجنبية[1].

1 -موقف مصر من انقلاب البشر:

وصلت العلاقات السودانية المصرية ذروة تدهورها في أواخر عهد الصادق المهدي، وقد أدى ذلك التدهور إلى سعي الحكومة المصرية للإطاحة بحكومة الصادق مهدي بكافة السبل ومن ثم اتهامها من قبل الأجهزة الأمنية السودانية بأنها تخطط لانقلاب عسكري في السودان .وقد كانت مصر مستعدة للترحيب بان تغير يحدث في السودان بعد أن وصلت العلاقات إلى طريق مسدود، وبعد أن تأكد لها صعوبة إخضاع السيد صادق مهدي لسياستها كما كان يحدث في عهد النميري من جانبها لعبت حكومة الإنقاذ الوطني علي هذه التناقضات فعملت علي كسب التأييد الخارجي من خلال مصر وذلك باتهامها أن الثورة تتبع لها وتحقق وتصون مصالحها في السودان[2].

وفي بادر الحشد التأييد الدولي والعربي، قابل قادة الانقلا ب السفير المصري محمد تقي الدين الشربيني بالقيادة العامة لقول الشعب المسلح في اليوم الأول للانقلاب حيث أكدوا له مولاة الحكومة الجديدة لمصر. وعلى اثر ذلك اللقاء كانت مصر أول دولة أعلنت اعترافها بالوضع الجديد وقد أصدرت الحكومة المصرية بيانا رسميا في

---

[1] خليل حسن، **التاريخ السياسي للوطن العربي**، منشورات الحلبي الحقوقية ، ط1، لبنان ،ص 668

[2] محمد سعيد محمد الحسن، **السودان ومصر والمصير المشترك** ،ص 75

الرابع من يوليو 1989م أعلنت فيها اعترافها بالنظام الجديد وتأييدها للتغيير الذي حدث في السودان[1].

من جانبه قام السفير المصري بخطوات أكثر ايجابية لدعم الانقلاب، حيث اجرى اتصالات هاتفية بمعظم سفراء الدولة العربية والأجنبية بالخرطوم طالبا منهم حشد دعم حكومتهم وتأييدها للانقلاب بحسبانه انقلابا مواليا لمصر.

كذلك قامت الحكومة المصرية بناء على ذلك بإجراء اتصالات دبلوماسية مع معظم الدول العربية والأجنبية طالبة منهم تأييد الوضع الجديد[2].

واصلت الحكومة المصرية دعمها لنظام البشير، فأرسلت في اليوم الثاني للانقلاب وفدا برئاسة وزير شؤون الرئاسية المصرية أمين النمر، ضم الوفد مدير الاستخبارات العامة وقد هدفت الزيارة إلى التعرف على الوضع الجديد توجهاته والاطمئنان على استقرار الأوضاع واستتاب الأمن.

وقد صرح أمين النمر خلال الزيارة قائلا "جئت احمل تحيات الرئيس مبارك والشعب المصري إلى سيادة الفريق عمر وأعضاء المجلس مؤكدين وقفتنا واستعدادنا لدعم السودان"[3].

أعقبت زيارة استكشافية أخرى قام بها الصحفي المصري مكرم محمد احمد حيث امضي اسبوعا بالخرطوم وأجرى لقاءات واسعة مع قادة النظام تم نشرها في التلفزيون المصري والصحف المصرية مما أسهم في تعريف العالم بنظام الجديد[4].

---

[1] حنان الشيخ محمد علي، **المرجع السابق** ، ص118

[2] ادم محمد عبد الله ، **المرجع السابق**، ص59

[3] محمد سعيد ابو عامود: «**النظام السوداني من منظور علاقاتهم مع مصر** " السياسة الدولية، مصر ، القاهرة،العدد(128) افريل 1997 ص87

[4] **المرجع نفسه**، ص88

2 -التعاون المشترك ومحاولات الاحتواء يوليو 1989- يوليو 1990:

تمكنت حكومة الإنقاذ الوطني من تجاوز المراحل الأولية الحرجة ومواجهة كل العواصف الداخلية، وتوطيد علاقاته في الخارج مستغلة في ذلك إلى ابعد مد ممكن تعاطف القاهرة معها. وقد تخللت تلك الفترة قصيرة من التعاون المشترك وفقا لمصالح البلدين القومية كما تخللتها مساعي ومحاولات من القاهرة لاحتواء الحكومة الجديدة، وتطويعها وتوجيهها حرص ا من الخرطوم على توطيد علاقاتها بالقاهرة فقد قامت بتعيين السيد عز الدين حامد سفيرا لها بمصر وقد كان عز الدين حامد أمينا للتكامل خلال عهد مايو وأعفى من مناصبه إبان انتفاضة ابريل الشعبية وقد استقبله حسني مبارك، بحفاوة وأدلى حامد بتصريحات ذكر فيها انه يحمل توجيهات مباشرة من البشير ببذل قصارى جهده لتحسين العلاقات بين البلدين[1].

في 23 يوليو 1989م ،قام الرئيس مبارك بنفسه بزيارة الخرطوم في طريقة إلى اديس أبابا لحضور مؤتمر القمة الإفريقي، حيث التقي البشير وعقد مؤتمرا صحفيا في نهابة المباحثات ذكر فيها البشير "أن السودان يسعى للاستفادة من الخبرة المصرية في مختلف المجالات التنموية خاصة في المجال الزراعي" كما قال مبارك "أننا نسعى ونحرص علي تقديم كل ما يمكن أن يساعد الإخوة في السودان لمعالجة مشكلة الجنوب بالوسائل السلمية ودون التدخل من جانبنا في شؤون السودان الداخلية"[2].

بعد اللقاء سافر مبارك والبشير إلى أديس أبابا لحضور مؤتمر القمة الإفريقي الخاص باختيار رئيس للمنظمة وقد كان حسني مبارك ممن ترشح لذلك المنصب حيث وقفت السودان بقوة بجانب ترشيحه حيث فاز برئاسة تلك الدورة .وفي من يناير1990م وصل الرئيس المصري حسني مبارك الخرطوم لحضور احتفالات البلاد

---

[1] محمد سعيد محمد الحسن، **السودان ومصر والمصير المشترك**، ص89

[2] **المرجع نفسه**، ص90-91.

بأعياد الاستقلال وقد جاء وبرفقته وفد عالي المستوى يضم عددا من الوزراء وأجرى خلال الزيارة مباحثات مع الجانب السوداني شمل كافة مجالات التعاون الثنائي وفي 20فبراير1990م

زار الفريق عمر البشير القاهرة وبحث مع حسني مبارك الصيغة المثلي للتعاون الثنائي والتعاون بين الدول حوض النيل وتنشيط مشاريع التكامل الاقتصادي والتعاون في الإنتاج الزراعي[1].

تجربة التكامل واتفاقية الدفاع المشترك

1 -الخطوات العملية للتكامل:

عقب حرب اكتوبر 1973 اتجهت العلاقات السودانية المصرية إلى نوع من التقارب كانت حصيلتها منهاج العمل السياسي والتكامل الاقتصادي الذي وقعه رئيسا مصر والسودان بالإسكندرية في فبراير 1974 ،بمقتضي هذا المنهاج تم الاتفاق علي بعض الترتيبات لنواة لإنشاء المؤسسات التكامل بين البلدين فتم الاتفاق علي ترتيب لقاء سنوي بين البلدين وتشكيل لجنة وزارية عليا بغرض تطوير المشروعات المشتركة [2]. كما تم تكوين لجنة من ممثلي الاتحاد الاشتراكي السوداني والاتحاد الاشتراكي العربي تعتقد اجتماعاته ا بصورة دورية ربع سنوية بهدف تدعيم العلاقات بين التنظيمين السياسيين أما علي المستوى الاقتصادي فقد تكونت لجنة فنية لمتابعة المشروعات الزراعية وشركة مشتركة للنقل النهري بالإضافة إلي الإعلان عن البدء في إعداد التسهيلات اللازمة لإلغاء القيود علي انتقال البضائع والأشخاص بين البلدين[3].

---

[1] محمد سعيد محمد الحسن ،**السودان ومصر والمصير المشترك** ، ص90-91

[2] محمد عبد الغاني سعودي وآخرين، **التكامل المصري السودان**، مكتبة الانجلو المصرية ،القاهرة 1983-ص10

[3] احمد يوسف الفرعي، " **البيان التنظيمي للتكامل المصري السوداني** "، السياسة الدولية ،العدد 52 يناير 1978،ص30

في منتصف عام 1976 تعرض نظام حكم نميري لمحاولة انقلابية ساهمت مصر بدور كبير في إحباطها وفي أعقابها مباشرة تم توقيع اتفاقية الدفاع المشترك بين البلدين في 15 من يوليو 1976 هذا وقد ساهمت هذه الاتفاقية واتفاقيات التكامل الأخرى في توتر علاقات البلدين لاحقا ولكن المؤكد أن الحكومتين المصرية والسودانية استفادتا من اتفاقية الدفاع المشترك والتكامل حيث نجد انه ووفقا لاتفاقية الدفاع المشترك فقد آجرت القوات المسلحة للبلدين عددا من التدريبات المشتركة كما أرسلت مصر بعض وحداتها العسكرية للدفاع عن السودان إبان تعرض محطة إذاعة أم درمان لاعتداء من جانب طائرات ليبية في مارس 1984. [1]استمرت مسيرة التكامل بين البلدين رغم ما واجهته من عقبات إلى أن تم اغتيال الرئيس السادات في أكتوبر 1981وتولي محمد حسني مبارك رئاسة مصر قتم في اكتوبر 1982 توقيع ما عرف بميثاق التكامل[2].

فيما يتعلق بأجهزة التكامل فقد تم الاتفاق علي وجود وزير في كل من الخرطوم والقاهرة يختص بشؤون البلد الأخر كما شملت مؤسسات التكامل المجلس الأعلى برئاسة القيادات السياسية والتنفيذية في البلدين برلمان وادي النيل الذي ضم 122 عضوا وعقد دورة اجتماعية الأول بقاعة الصداقة بالخرطوم في مايو 1983م كما تم إنشاء صندوق التكامل لمؤسسة استثمارية ذات شخصية اعتبارية مستقلة بجانب تشكيل أمانة موحدة للمجلس الأعلى للتكامل بالخرطوم والقاهرة كما تم تحديد وتكوين العديد من اللجان الفنية في مختلف المجالات بجانب إنشاء وحدات التكامل علي مستوي مكتبي رئيس الجمهورية ورئاسة مجلس الوزراء في البلدين وأقيمت شركات تكاملية مشتركة

[1] آدم محمد أحمد عبد الله، المرجع السابق، ص200.

[2]احمد يوسف الفرعي، **المرجع السابق**، ص31

كما اتفق علي قيام منطقة متكاملة وصدرت بطاقة وادي النيل لتسهيل الانتقال لمواطني البلدين دون تعقيدات أو صعوبات[1].

كان من معالم وملامح منهاج التكامل بين البلدين العمل تدريجيا في تنفيذ الخطط والبرامج المشتركة خاصة الاجتماعية منها وصولا للآتي:

- توحيد سياسات ونظم ومناهج التعليم في البلدين .
- تنسيق الجهود للقضاء على الأمية في البلدين بصورة شاملة خلال فترة زمنية محددة.
- دعم وإثراء الفكر المشترك للشعبين بما يؤدي إلى تحقيق المزيد من الوحدة الفكرية وخلق المزاج النفسي الواحد بين الشعبين[2].
- تامين الخدمات الصحية لشعبي البلدين والارتفاع بمستوى هذه الخدمات وتوحيد أنظمة الرعاية الاجتماعية والرقي بها لخدمة الشعبين.
- في المجال الاقتصادي هدفت الإستراتيجية في إطار التكامل إلى إقامة وحدة اقتصادية كاملة تضمن التقدم لكل منهما من خلال:
- وضع وتنفيذ خطة مشتركة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية تكامل مع خطط التنمية الشاملة في البلدين[3].
- وضع وتطبيق سياسة مشتركة في الزراعة والري والصناعة والثروة الحيوانية والنقل والمواصلات مع وضع ترتيبات عملية تستهدف إلغاء جميع القيود بما في ذلك الرسوم الجمركية.

---

[1] محمد عبد الغاني سعودي وآخرين ،**المرجع السابق** ، ص 11-12

[2] ادم محمد احمد عبد الله ،**المرجع السابق** ،ص201-202

[3] ادم محمد احمد عبد الله ،**المرجع السابق** ،ص203

- كفالة حرية انتقال رؤوس الأموال والأرباح وتبادل البضائع وحرية الإقامة والتنقل والعمل والتملك والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي فيما يتعلق بمراحل تنفيذ الميثاق فقد رءوا أن يتم من خلال ثلاث،[1]مراحل علي النحو التالي:

أ. المرحلة التمهيدية وهي لمدة عامين (1983-1984) ويتفق على استكمال تنظيمات مؤسسات التكامل، استكمال اصدر القوانين والتشريعات التي تخدم وتسير العمل التكاملي، السعي لخلق فكر تكاملي موحد بين مواطني وادي النيل في إطار التنمية السياسية والاجتماعية ،تنفيذ عدد محدد المشروعات المدروسة ذات العائد السريع والملموس لدي الجماهير لتكون قدوة للعمل التكاملي فيما بعد.

ب. مرحلة بناء التكامل (1985-1988) ويتم في هذه المرحلة تعميق جذور التكامل في المجالات والاقتصادية والاجتماعية والأمنية بما يوجد المفاهيم السياسية وتعميق جذور الأمن القومي بين البلدين وإيجاد قاعدة اقتصادية تكاملية بنية التكامل وليس التنافس بتشجيع القطاع الخاص وخلق بنية أساسية متكاملة بين البلدين[2].

ج. مرحلة خلق المناخ المناسب للوحدة (1989-1992) وذلك بالسعي لتطوير خطوات التكامل وإيجاد وحدة هدف ومفهوم عملي موحد في المجالات المختلفة تمهيدا لإعلان الوحدة مثل توحيد التمثيل الدبلوماسي توحيد التهم السياسية توحيد النقد، توحيد القيادة العسكرية للقوات المسلحة في البلدين توحيد وسائل الإعلام ومناهج التعليم وبرامج الثقافة مع السعي لتوسيع نطاق التكامل في المجال العربي باعتباره خطوة زائدة لازمة لتحقيق الوحدة علي النطاق العربي[3].

---

[1] منى عبد العزيز، "**أفاق التكامل المصري السوداني** "، المجلة الزراعية، على الموقع:http://digital.alaram.org..... اليوم 2017/03/21 ،الساعة 17:29

[2]ادم محمد احمد عبد الله ،**المرجع السابق** ، ص204

[3]ادم محمد احمد عبد الله ،**المرجع السابق** ، ص205

إبان فترة المنهاج بدا بالفعل في تنفيذ العديد من المشروعات شملت الزراعية، النقل الري، الصناعة، المياه الجوفية، والتبادل التجاري ففي المجال الزراعي أنشئت الشركة للبلدين في مجال الإنتاج النباتي والحيواني والتصنيع الزراعي وقد بدأت بالفعل بزراعة الحبوب والذرة الرفيعة في مساحة 100.000 فدان بمنطقة الدمارين لتتوسع إلى 250.000 فدان ثم إلى مليون فدان مستقبلا[1].

هكذا نجد قيام العديد من الشركات وبدا أعمالها في البلدين إلا أن الانجازات علي ارض الواقع لم تكن بالصورة المطلوبة وذلك بسبب شح التمويل مما أدى إلى إنشاء صندوق التكامل كجهاز تمويلي استثماري يتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري وباشر الصندوق أعماله إلا انه أيضا واجه بعض المعوقات والتي من بينها إلزامها من قبل الميثاق ونظامها الأساسي بتمويل المشروعات التي يقررها المجلس الأعلى للتكامل بعد موافقة برلمان وادي النيل مما يعني خضوع قراراته للاعتبارات السياسية الأمر الذي اثر في قدرته علي اجتناب الأموال من خارج البلاد[2].

تجدر الإشارة إلى انه قد أوكل للصندوق توحيد جميع المشروعات التي أنشئت في مرحلة المنهاج ليصبح بمثابة الشركة القابضة كبديل للوضع السابق .من أهم إسهامات الصندوق تنظيم العمل في شركة التكامل الزراعي وتوفير التمويل اللازم لها وفق خطط محكمة اعتمدت علي دراسات فنية جادة ، هذا وجرت العادة في الصندوق علي عدم التوسيع في أي مشروع دون إجراء دراسات فنية محكمة لهذا ،هذا وقد خطط الصندوق وأجاز أيضا العديد من الدارسا ت وبدا في تنفيذ بعضها مثل إقامة شركة

---

[1] مني عبد العزيز ،"**افاق التكامل المصري السوداني** " ،المرجع السابق.

[2] حنان الشيخ محمد علي، **المرجع السابق**، ص151

مشتركة لإنتاج الأسماك في بحيرة النوبة زراعة قصب السكر البن الشاي والتبغ وإنتاج اللحوم من الدواجن والأعلاف[1].

عقب سقوط حكومة نميري تولت الحكومة الانتقالية برئاسة سوار الذهب السلطة في السودان ودخلت العلاقات السودانية المصرية طورا جديدا سعي خلالها النظام المصري للاتصال والتفاهم مع القيادة السودانية الجديدة بغرض محو ما رأته بعض القوي السياسية السودانية آنذاك من أخطاء مصرية اقترفتها في حق الشهب السوداني وفي المقابل اعتبرت القيادة الجديدة هذا الموقف المصري هو بمثابة دعم معنوي يجب تقديره.

هذا وقد تجاوبت مصر آنذاك مع المطالب الشعبية السودانية الخاصة بمراجعة اتفاقيات التكامل وقامت بخطوة عملية تم خلالها تجميد اتفاقية التكامل كمقدمة لمراجعتها وقد استمر هذا التجميد إلى أن تم توقيع ميثاق الإخاء بين رئيس وزراء البلدين "الصادق مهدي" و"عاطف صدقي" في 21 فبراير 1987 [2] الذي جاء مختلف عن منهاج وميثاق التكامل في شبكة ومحتواه وأهدافه إذا اقتصرت ديباجته على عبارات تتحدث عن العلاقة التي ترتبط بين حيث جاء في ميثاق "إن مصر والسودان علاقات خاصة يجسدها النيل الخالد والتراث الحضاري والكفاح المشترك والمصالح المشتركة وانطلاقا من هذه الحقيقة وتعبيرا عن إرادة شعبي مصر والسودان ووصولا لتحقيق أمالها المشتركة وتأكيد الخصوصية العلاقة العضوية التي تربط بينهما والتي تتجسد في وحدة المعتقد والثقافة والدم ومصدر الحياة وفي أن مصر هي عمق السودان والسودان هو عمق مصر في الجنوب[3]..."

---

[1] محمد عبد الغاني سعودي وآخرين، **المرجع السابق** ، ص12

[2] ادم محمد احمد عبد الله، **المرجع السابق** ،ص206-207

[3] محمد عبد الغاني سعودي وآخرين، **المرجع السابق**، ص14

هذا وقد خلى الميثاق من وجود هدف استراتيج ي تكاملي أو وحدوي يسعي للتعاون بين البلدين لتحقيقه في المدى البعيد والتوسط أو القريب ونجد الميثاق يتحدث عن استثمارات الطاقة المتاحة بين البلدين في دعم اقتصادهما وخططهما كذلك الإشارة إلى الاهتمام بالمشروعات التي تخدم اكبر قدر من المواطنين وتحقق الاحتياجات الأساسية الضرورية للشعبين[1].

2 -إيجابيات وسلبيات ميثاق الإخاء:

إيجابيات ميثاق الإخاء:

يعتبر ميثاق الإخاء أول محاولة وحدوية مبنية علي الإخاء بين السودان ومصر توقع مع حكومة تحمل تفويضا شعبيا .

جاء ميثاق الإخاء ليصبح حدا للضبابية التي كانت سائدة في فترة الحكم الانتقالي.

سلبيات ميثاق الإخاء:

تعرض ميثاق الإخاء للنقد اللاذع ووصف بالقصور أحيانا .الدكتور فيصل عبد الرحمن علي طة أنه (لا يمكن قانونا تكييف ميثاق الإخاء الذي وقعه السيد الصادق المهدي رئيس الوزراء السوداني ودكتور عاطف صدقي على اجتذاب الأموال من خارج البلاد[2] .

كاتفاقية أو معاهدة، فهو لا يترتب عليه أي حقوق أو التزامات متبادلة في ظل أحكام القانون الدولي ولا يعدو أن يكون إعلانا أو بيانا مشتركا يفصح عن مواقف مصر والسودان بشأن بعض أوجه العلاقات الثنائية ومشكلة الشرق الأوسط والأزمة

[1] ادم محمد احمد عبد الله، **المرجع السابق**، ص208

[2] حنان الشيخ محمد علي، **المرجع السابق**، ص121

اللبنانية وحرب الخليج ومشكلة تشاد وقضايا الجنوب ، وقضية الديون الخارجية ولكنه لا يفصح عن إرادة أطرافه الالتزام به كما لو كان اتفاقا دوليا أو معاهدة ،فهو لا يفس خ أو يلغي الاتفاقية ولا يشمل نص يتعارض مع أحكامها وينظم من جديد موضوع الدفاع المشترك[1].

قد أكد هذا المفهوم الرئيس المصري حسني مبارك بنفسه عندما توترت العلاقات بين البلدين في أواخر عهد الصادق المهدي حيث قال (انه لا يوجد ميثاق إخاء أو غيره وإنما هناك بيان مشترك)

أيضا أكد ذلك الصادق المهدي بنفسه حينما قال (أن ميثاق الإخاء كان وسيلة للتخلص من إشكالية العلاقة مع مصر وبقاء خصوصية العلاقات بين البلدين) [2].

3 -اتفاقية الدفاع المشترك

عقدت اتفاقية الدفاع المشترك بين مصر والسودان في 15 يوليو 1976 والتي نصت على قيام مجلس للدفاع المشترك وهيئه مشترك للأركان وأن الاتفاقية تنبثق من منهاج العمل الأساسي الموقع عليه في فبراير 1974 وتحقق الاتفاقية الأهداف المرجوة وذلك على النحو التالي: [3]

تعتبر الدولتان المنعقدتان كل اعتداء مسلح يقع على كل منهما أو على قواتهما المسلحة اعتداء عليهما ولذلك فانه عملا يحق الدفاع الشرعي الفردي والجماعي المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة وميثاق جامعة الدول العربية وتلتزمان بأن

---

(1) نصر الدين، إبراهيم احمد، **العلاقات المصرية السودانية الميراث التاريخي** ، معهد البحوث والدارسا ت والإفريقية، جامعة القاهرة 1996،ص 102

(2)حنان الشيخ محمد علي ،**المرجع السابق** ،ص120

(3)محمد بشير حامد , **أوراق منسية في دفتر العلاقات المصرية السودانية**، مأخوذة من موقع www.sudanile.com, يوم 07_04_2017, على الساعة 14:18، ص3.

تبادر كل منهما إلى معونة الدولة الأخرى التي وقع عليها الاعتداء وأن تتخذ الدولتان معا وكل الفوز الجميع التدابير

وتستخدم كل ما لديهما من وسائل بما في ذلك استخراج القوات المسلحة لردع العدوان ورده [1]

ثم توقيع اتفاقية الدفاع المشترك عقب انقلاب الجبهة الوطنية الذي وقع في 2 يوليو1976 عندما وقع الانقلاب أصدر الرئيس السادات أمرا عسكريا بإقامة جسر جوي بين القاهرة والخرطوم كخطوة أولي لنقل جميع القوات السودانية التي تزيد عن 1500جندي بأسلحتهم ومعداتهم والقوات الموجودة على الجبهة المصرية ليكونوا متأهبين للعمل بمجرد وصولهم[2].

قام حسني مبارك بزيارة إلى الخرطوم ووصف زيارته بالأهمية لأنها تتم غداة نجاح شعب السودان وقواتها المسلحة في القضاء على الفتنة، وزيارة تأتي حرصا من الرئيس السادات على تجسيد التضامن بين شعبي وادي النيل وأن الموقف الذي وقفته مصر إلى جانب السودان لأنها ترتبط بالسودان بمواثيق ولن تسمح بأي عدوان على السودان[3].

وأشاد الفريق الأول محمد عبد الغني نائب رئيس الوزراء المصري اتفاقية الدفاع المشترك وقال أنها وقعت لصالح البلدين وتهدف إلى تحقيق التعاون العسكري لصد أي عدوان يقع على أحدهما وأن السودان قوة لمصر باعتبارها عمق استراتجيا وخلال شهر يوليو 1981 قام الرئيس جعفر النمير بزيارة لمصر أجري خلالها محادثات مع

---

[1] حنان الشيخ محمد علي، **المرجع السابق**، ص155

[2] إبراهيم أحمد نصر الدين، **تأثير اتفاق السلام السوداني** ، مؤخوذة من الموقع www.aljazeera.net, يوم 07_04_2017, على الساعة 14:32

[3] حنان الشيخ محمد علي، **المرجع السابق**، ص156

الرئيس السادات وأبدت صحف القاهرة اهتمامها بالزيارة وأكدت صحيفة الأهرام أن خطط التكامل هي صلب القضية الدفاعية عن وادي النيل وأن السودان يشكل عمق استراتيجي للسودان[1].

وأكد الرئيسان التزامهما باتفاقية الدفاع المشترك وإستخدام القواعد العسكرية في البلدين في حالات الضرورة بالإضافة إلى تبادل الخبرات والمعلومات وأدانا إستعمار ليبيا لتشاد وضما صوتهما للإجماع الإفريقي بالإنسحاب من تشاد وأعلنا موافقتهما على إقامة الطرق البحرية والنهرية والحدودية التي تربط مصر والسودان وتوفير مشاريع الأمن الغذائي المطلوبة في البلدين[2].

[1] محمد بشير حامد، **المرجع السابق** ،ص4

[2] حنان الشيخ محمد علي، **المرجع السابق** ،ص157-158

السودان الحالي بحدوده المعروفة ارتبط بمصر منذ العصور بعلاقات وصلات اجتماعية سياسية ثقافية عرقية واقتصادية وقد مرت العلاقات السودانية المصرية بعدة مراحل حيث في عام 1821 كان غزو محمد علي باشا للسودان حيث بدأت معه صفحة جديدة في علاقات البلدين وكانت الأحداث التي لازمت هذه الفترة قد رسخت مفاهيم معينة في ذاكرة الشعبين.

وبعد ذلك جاءت فترة قيام دولة السودان المستقلة إبان حكم المهدية وكان الإمام محمد أحمد المهدي يرى في مصر عونه المرتقب في بعث التراث الإسلامي غير أن موقف مصر العدائي للثورة المهدية أدى إلى خيبة أمل كبيرة للمهدي حيث كانت مصر تنظر إلى الثورة المهدية كحركة للدراويش وأنه تمرد على السلطة الشرعية في البلاد فسمي بإعادة الفتح أو الحكم الثنائي في 1899 من قبل كل من بريطانيا ومصر حيث كانت السيادة والسلطة لبريطانيا ولمصر الوظائف الدنيا في إدارة السودان وكان لبروز أحداث عدة إبان هذه الفترة أثره الكبير في علاقات البلدين فنجد ثورة 1919م في مصر بقيادة سعد زغلول وبينما كانت الأحداث استمرت مصر في حمل مفهوم السيادة علي السودان والحقوق التاريخية ،تجدر الإشارة إلي أن حادثة مقتل البيرلي ستاك حاكم عام للسودان الفرصة الملائمة لبريطانيا لتنفيذ مخططتها في السودان كانت معظمها تاريخيا في علاقات البلدين وفي هذه المرحلة زاد الوعي عند السودانيي ن بإنشاء الأحزاب السياسية.

بعد ذلك بدئت مرحلة جديدة حيث كانت اتفاقية تقرير المصير التي تم توقيعها في الثاني عشر من فبراير 1953م وكانت هناك نقاط خلاف بين قادة السودان وقادة مصر حول مياه النيل والحدود بين البلدين وهما من ورثة الاستعمار وبرز دول الطرق الثالث في تأجيج علاقات البلدين لأول مرة عقب استقلالهما معا ووصل حدة الخلاف إلى مضابط مجلس الأمة في عام 1958 وهكذا كان المشهد السياسي في البلدين آنذاك

مسرحا لجدال المصالح الداخلية والصراعات الخارجية إلى أن جاء الحكم العسكري الأول في نوفمبر 1959 بقيادة الفريق عبود تميزت هذه الفترة بالهدوء النسبي في العلاقات استطاعت مصر خلالها تحقيق حلمها في إقامة السد العالي من خلال توقيع اتفاقية مياه النيل لسنه 1959م والتي يراها الكثيرون مجحفة في حق السودان وضرورة مراجعتها.

أما في فترة الحكم الديمقراطي الثاني اتسمت العلاقة بين البلدين بالتعاون الصادق بالرغم من بعض التوترات الناجمة عن سياسات داخلية في البلدين تمثلت في موقف الحكومة المصرية من الإخوان المسلمين وتداعيات ذلك علي الشارع السوداني وبالمقابل كان للصراع الحاد والانقسامات داخل الأحزاب السودانية دورهما في التوتر في العلاقات أحيانا كانت ابرز محطات هذه المرحلة هزلية يونبو 1967م والدعم السوداني للموقف العربي عامة والمصري بصفة خاصة.

أما في الفترة الممتدة من مايو 1969 حتى أبريل 1985 اختلفت الآراء حيث اتصفت العلاقة بإبرام معاهدات واتفاقيات من أهمها اتفاقية التكامل واتفاقية الدفاع المشترك.

إبان فترة مايو أصابت علاقات البلدين فتور من جراء إعلان حكومة السودان تطبيق القوانين الإسلامية في سبتمبر 1983 بجانب تفاقم الوضع الأمني في الجنوب وغيرها من المسببات التي جعلت مصر ترى في دعمها للنظام السوداني من المغامرات السياسية الخاسرة، فكان سقوط مايو وبداية فترة انتقالية أعقبتها الديمقراطية الثالثة جاءت نتيجة انتخابات عام 1986في ظل الديمقراطية الثالثة في السودان بحكومة ائتلافية بين حزب الأمة والاتحادي الديمقراطي وتميزت الفترة الأولى من الديمقراطية الثالثة فيما يتعلق بعلاقاتها مع مصر في أنها كانت فترة ترقب وانتظار من الجانب

المصري وتعمد وتجاهل من الجانب السوداني الذي انشغل بأوليات لم تكن العلاقة مع مصر من بينها. رغم ذلك فان العلاقة لم تشهد توترات واضحة.

وفي هذه الفترة كان ميثاق الإخاء هو الوعاء الجديد لاستيعاب علاقات البلدين والتي يجب أن تقوم على أساس الندية والتكافؤ ويتركز على تراث حضاري مشترك جذوره ضاربة في القدم، وتميز بقصر فترة تطبيقية وبالتالي لم يحدث الأثر المطلوب في ترقية علاقات البلدين.

عقب اندلاع ثورة الإنقاذ الوطني في 30 يونيو 1989 في السودان سعت مصر إلى احتضان النظام الجديد فكانت أول دولة تعترف به وتقدمه للعالم.

أولا: الكتب:

1 – أماني الطويل، **العلاقات المصرية السودانية، جذور المشكلات وتحديات المصالح،قراءة وثائقية**، المركز العربي للأبحاث والدراسة السياسات، ط1 بيروت أب / أغسطس 2012.

2 – حاج موسى محمد إبراهيم، **التجربة الديمقراطية و تقرير نظم الحكم في السودان**، دار الجيل، بيروت، 1980م.

3 – عجيل آمل، **قصة و تاريخ الحضارات العربية، موسوعة تاريخية جغرافية حضارية لبيا و السودان و المغرب ،ج 19**، دار بيروت ،لبنان ،1989م.

4 – الحاردلو إبراهيم ،**الرباط الثقافي بين مصر والسودان** ،الخرطوم ،1977م.

5 – المعتصم صبحي، **السادات و ثورة التصحيح**، دار الشعب ، القاهرة ،1970م.

6 – بشير محمد سعيد، **السودان من الحكم الثنائي إلى الانتفاضة** ، مطبعة التمدن، الخرطوم، 1986م.

7 – جعفر محمد علي بخيت، **الإدارة البريطانية و الحركة الوطنية في السودان** ، بيروت، 1972.

8 – جيمس روبرتسون، **السودان من الحكم البريطاني المباشر إلى فجر الاستقلال** تعريب مصطفى عابدين الخانجي ، دار الجيل بيروت .

9 – حسن مكي محمد أحمد، **حركة الإخوان المسلمين في السودان (1944–1969)**، دار جامعة إفريقيا العالمية ، الخرطوم.

10 – حمروش أحمد، **مصر والسودان كفاح مشترك** : دار الهلال، (ب.ط)

11 – خليل حسين، **التاريخ السياسي للوطن العربي** ، منشورات الحلبي الحقوقية، ط1، لبنان.

12– رأفت غنيمي الشيخ، **مصر والسودان في العلاقات الدولية** ، عالم الكتب، القاهرة.

13– سرحان غلام حسين العباسي، **التطورات السياسة في السودان المعاصر (1953–2009)، دراسة تاريخية وثائقية** ، مركز الدراسات الوحدة العربية ،لبنان 2011م.

14– السعيد البدري ،**الحدود السياسة السودانية المصرية** ،الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1999م.

15 – شوقي الجمل و عبد الله عبد الرازق : **تاريخ مصر و السودان الحديث والمعاصر**، دار الثقافة للنشر والتوزيع ،القاهرة ، 1997 .

16 – صلاح محي الدين ، **وقفات في تاريخ السودان** ، دار ومكتبة الهلال ، ط3 ، 1995م . 17– عبد الرحمان الرافعي ،ثورة 1919، تاريخ مصر القومي من (1914–1921)، ط4، دار المعارف، القاهرة.

17 – علي إبراهيم سلامة، **مالا يعرفه الناس عن الزعيم مصطفى النحاس** ، اهداءات 2001، القاهرة.

18 – علي محمد بركات، **السياسة البريطانية واسترداد السودان** ، الهيئة العامة للكتاب، 1988.

19 – عمر عبد العزيز عمر، **تاريخ مصر الحديث والمعاصر 1517 – 1919** ، دار المعرفة الجامعية ،1993.

20 – فدوى عبد الرحمان علي طه ، **كيف نال السودان استقلاله** ، دار الخرطوم للطباعة و النشر ،الخرطوم ،1997.

21 – فيصل عبد الرحمان علي طه : **الحركة السياسية السودانية والصراع المصري البريطاني بشان السودان (1936 –1953)** ،دار الأمين ، ط1 ،1998

22 – فيصل عبد الرحمان علي طه ، **الحركة السياسية السودانية و الصراع المصري البريطاني بشان السودان** ،2004.

23 – فيصل عبد الرحمان علي طه، **مياه النيل السياق التاريخي و القانوني** ، مركز عبد الكريم ميرغني الثقافي،2005م.

24 – فيصل محمد موسي، **تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر** ، منشورات الجامعة المفتوحة ،1997.

25 – محزون، **مصر في السودان وخفايا السياسة الانجليزي ة** ، مطبعة السفير بالسكندرية، ط3، 1935م .

26– محسن محمد، **مصر والسودان (الانفصال بالوثائق السرية البريطانية والأمريكية)**، ط1، دار الشروق ، 1994م.

27 – محمد احمد كرار، **الأحزاب السودانية و التجربة الديمقراطية في السودان** ، دار الفكر للطباعة و التوزيع و النشر ،الخرطوم ،1958م.

28 – محمد احمد محجوب، **الديمقراطية في الميزان**، دار جامعة الخرطوم للنشر، ط3، 1989.

29 – محمد سعيد القدال، **تاريخ السودان الحديث (1920 –1955)** ،آمل للطباعة و النشر ،الخرطوم 1993.

30 – محمد سعيد محمد الحسن، **السودان ومصر المصير المشترك (1950–1999)**، مطبعة النادر، الخرطوم .

31 – محمد سعيد محمد الحسن، **حقائق وخفايا الانتفاضة الشعبية ،ج 2**، مطابع فرح للطباعة و النشر ،1987م.

32– محمد عبد الغني سعودي وآخرين، **التكامل المصري السوداني** ، مكتبة الأنجلو المصرية ،القاهرة، 1983م.

33 – محمد عمر البشير، **تاريخ الحركة الوطنية في السودان (1900–1969)**، الدار السودانية للكتاب،1900.

34 – محمد محسن، **أوراق سقطت من التاريخ** ، دار الشروق ،القاهرة ،مصر 1992م

35– محمود شاكر، **التاريخ المعاصر وادي النيل مصر و السودان ، 1924 – 1989**، المكتب الإسلامي ، ط2 ، 2000.

36– مكي شبيكة، **مقاومة السودان الحديث للغزو و التسلط**، القاهرة ،1972.

37– منصور خالد، **جنوب السودان في المخيلة العربية ،الصورة الزائفة و الفتح التاريخي**، دار التراث للنشر ،لندن ،2000م.

38 – نصر الدين إبراهيم أحمد، **العلاقات المصرية السودانية ،الميراث التاريخي**، معهد البحوث و الدراسات الإفريقية ، جامعة القاهرة ، 1996م.

39– نعوم شقير، **تاريخ السودان** ، تحقيق وتقديم : محمد إبراهيم أبو سليم ، دار الجيل، بيروت، ط1 ، 1981.

40- نوال عبد العزيز مهدي راضي، **رياح الشمال ، دراسة في العلاقة المصرية- السودانية، 1405 هـ / 1985 م**، المطبعة التجارية الحديثة، جامعة القاهرة الخرطوم.

41- نوال عبد العزيز مهدي راضي، **مصر و السودان في مفترق الطرق(1953 - 1956)** ، دار النهضة العربية ، القاهرة .

42 – يواقيم رزق مرقص، **تطور نظم الإدارة في السودان في عهد حكم الثنائي الأول (1899-1994)**، الهيئة المصرية العامة للكتاب ،1984.

43 –بركات موسى الحواتي، **قراءة جديدة في العلاقات السودانية المصرية** ، القاهرة، مكتبة مديولي ،1998.

المجلات و الدوريات :

1- احمد يوسف الفرعي، " **التباين التنظيمي للتكامل المصري السوداني** "، السياسة الدولية ،العدد52، يناير 1958.

2 – ذاكر محي الدين عبد الله، **المؤثرات و الضغوطات الخارجية ودورها في انقلاب 1958 في السودان** ، أبحاث كلية التربية الأساسية ، المجلد6، العدد2، كلية الآداب، جامعة الموصل، 24 أيار 2008.

3- سلمان محمد احمد، **التعاون وليس المحاصصة هو المخرج لازمة مياه النيل** جريدة التيار، العدد 878،25يناير 2012.

4- عبد الملك عودة، **مستقبل العلاقات المصرية السودانية** ، السياسة الدولية، العدد 101، يوليو 1990.

5- محمد سعيد أبو عامود، "**النظام السوداني من منظور علاقاته مع مصر**"، السياسة الدولية، القاهرة،العدد 128، أفريل 1997.

الرسائل و الأطروحات الجامعية :

1- احمد عبد المجيد الحاج، **القواعد الدولية التي تحكم توزيع الأنهار تطبيق على نهر النيل**، مذكرة مقدمة للحصول على درجة الماجستير، جامعة الخرطوم 1994م.

2- آدم محمد احمد عبد الله: **العلاقات المصرية السودانية من منظور الأمن القومي 1969 م- 2001 م** ، رسالة مقدمة للحصول على درجة الدكتوراه في العلوم السياسية ، كلية الدراسات العليا جامعة أم درمان ، السودان ، أكتوبر 2002م .

3- حنان الشيخ محمد علي، **العلاقات السودانية المصرية 1956 م – 1985 م**، كلية الدراسات العليا ، جامعة الخرطوم ، السودان 2002 م .

ثانيا: كتب باللغة الأجنبية :

1-M.W. Daly, Empire On The Nile: The Anglo Egyptian Sudan, 1898 1934.Cambridge University Press, 1986.

2-Fadwa Abdel Rahman Ali Taha, The Anglo-Egyptian Dispute over the Sudan: 1937–1947. Khartoum University.2002

ثالثا: المواقع الالكترونية:

1- ابراهيم أحمد نصر الدين، **تأثير اتفاق السلام السوداني**، www.aljazeera.net, 20/04/07/, على الساعة 14:32

2-أيمن سلامة ، **النزاع المصري السوداني حول حلايب و شلاتين** ،www.alarabiya.net، 18 فيفري/201،على الساعة 20:28

3- **الاتفاقيات المائية الموقعة بين دول حوض نهر النيل**

www.elbadil.com،19فيفري/201،على الساعة *0*20:2

4- سلمان محمد احمد سلمان ، **ماذا دار في اجتماع المحجوب و عبد الناصر** ،www.alrakoba.net،13فيفري2017،على الساعة 20:30

5- عمر فاروق نور الدائم ، **قصة النزاع التاريخي حول الحدود بين السودان ومصر**،www.rassef22.com.politics،13فيفري2017،على الساعة 20:09

6- فيصل عبد الرحمان علي طه ، **الخلاف اتفاقيتي مياه النيل لعامي 1929-1959**،www.sudress.com.،20فيفري2017،على الساعة 18:04

7- منى عبد العزيز،**أفاق التكامل المصري السوداني**

http//digital.ahram.org،16مارس2017،على الساعة 17:29.

8- محمد بشير حامد ، **أوراق منسية في دفتر العلاقات المصرية السودانية** www.sudanile.com، 07_04_2017، على الساعة 14:18.

9-هانئ ارسلان، **الانتفاضة الشعبية في السودان نضام البشير يصل إلى خط النهاية** ،http//www.alram.org.eg،16مارس2017،على الساعة 19:00

الملحق رقم 1: يوضح جغرافية منطقة حلايب

أيمن سلامة ،**النزاع المصري السوداني حول حلايب و شلاتين**

www.alarabiya.net،18 فيفري/201،على الساعة 20:28

الملحق رقم 2: صور توضح رؤساء السودان و مصر

الفريق إبراهيم عبود رئيس حكومة الإنقلاب العسكري الأول ١٩٥٨-١٩٦٤ وإلى يساره الرئيس المصري جمال عبد الناصر.

محمد سعيد محمد الحسن، **السودان ومصر المصير المشترك (1950-1999)**، المرجع السابق، ص210.

...../.....

المشير جعفر نميري رئيس حكومة الإنقلاب العسكري الثاني مايو ١٩٦٩- أبريل ١٩٨٥ وإلى يمينه الرئيس المصري محمد أنور السادات

المشير جعفر نميري وإلى يساره الرئيس المصري محمد حسني مبارك

الملحق رقم 3: اتفاقية نهر النيل 1959

النص الكامل لاتفاقية مياه النيل ١٩٥٩[1]

إنه في اليوم الثامن من شهر نوفمبر سنة ١٩٥٩ بمقر وزارة خارجية الجمهورية العربية المتحدة, اجتمع كل من:

معالي السيد اللواء محمد طلعت فريد عضو المجلس الأعلى للقوات المسلحة ووزير الاستعلامات والعمل ورئيس وفد جمهورية السودان

والسيد زكريا محي الدين وزير الداخلية المركزي ورئيس وفد الجمهورية العربية المتحدة

لتوقيع الاتفاق الخاص بالانتفاع الكامل بمياه النيل بين جمهورية السودان والجمهورية العربية المتحدة وبعد أن تبادلا وثائق التفويض الخاصة بهما والتي وجدت صحيحة ومستوفاة بتخويل كل منهما في التوقيع نيابة عن حكومتيهما.

قام كل من المندوبين المفوضين بالتوقيع على الاتفاق المذكور واشهادا على ذلك حرر هذا المحضر من نسختين أصليتين باللغة العربية إقرارا لما تقدم

عن حكومة جمهورية السودان	عن حكومة الجمهورية العربية المتحدة
التوقيع	التوقيع
لواء محمد طلعت فريد	زكريا محى الدين

ادم محمد احمد عبد الله، **المرجع السابق** ، ص380.

الملحق رقم 4: اتفاق بين السودان ومصر للانتفاع بمياه النيل 1959

اتفاق الانتفاع الكامل بمياه
النيل بين مصر والسودان عام ١٩٥٩م

في مجال التعاون الأمين على استجلاء الحقوق ، وعلى توحيد الجهود لتنفيذ السلسلة المحكمة من المشروعات اللازمة للانتفاع الكامل بمياه النيل ، عقدت مصر والسودان اتفاقاً في نوفمبر ١٩٥٩م لتحقيق هذا الغرض جاء مثلاً يحتذى للوسيلة التي يمكن للدول المجاورة أن تتبعها لتحقيق نفعها الكامل من النهر المشترك دون ما ثغرة يمكن أن ينفذ منها خلاف .

ولقد كان للتطور الذي حدث منذ توقيع اتفاق ١٩٢٩م وما اقترن باتجاه للتوسع الزراعي في كل من مصر والسودان أدت إلى مفاوضات انتهت بعقد اتفاق الانتفاع الكامل بمياه النيل ، فيما يلي ما تضمنه من نصوص .

نظراً لأن نهر النيل في حاجة إلى مشروعات لضبطه ضبطاً كاملاً ولزيادة إيراده للانتفاع التام بمياهه لصالح جمهورية السودان وجمهورية مصر علي غير النظم المعمول بها الان ... ونظراً لأن هذه الأعمال تحتاج حتى إنشائها وإدارتها إلى اتفاق وتعاون كامل بين الجمهوريتين لتنظيم الإفادة منها واستخدام مياه النهر بما يضمن مطالبها الحاضرة والمستقبلة .

ونظراً إلى أن اتفاقية مياه النيل المعقودة في سنة ١٩٢٩م ... قد نظمت بغرض الاستفادة بمياه النيل ، ولم يشمل مداها تنبعاً كاملاً لمياه النهر .. فقد اتفقت الجمهوريتان على ما يلي :

* **الحقوق المكتسبة الحاضرة :**

١- يكون ما تستخدمه الجمهورية العربية المتحدة من مياه النيل حتى توقيع هذا الاتفاق هو الحق المكتسب لها قبل الحصول علي الفوائد التي ستحققها مشروعات ضبط النهر وزيادة إيراده المنوه عنها في هذا الاتفاق ومقدار هذا الحق ٤٨ مليار من الأمتار المكعبة مقدرة على أسوان سنوياً .

٢- يكون ما تستخدمه جمهورية السودان في الوقت الحاضر هو حقها المكتسب قبل الحصول علي فائدة المشروعات المشار إليها . ومقدار هذا الحق أربعة مليارات من الأمتار المكعبة مقدرة عند أسوان سنوياً .

* **مشروعات ضبط النهر وتوزيع فوائدها بين الجمهوريتين :**

١- لضبط مياه النهر والتحكم في منع انسياب مياهه إلى البحر توافق الجمهوريتان على أن تنشئ الجمهورية العربية المتحدة خزان السد العالي عند أسوان كأول حلقة من سلسلة مشروعات التخزين المستمر علي النيل .

حنان الشيخ محمد علي، **المرجع السابق**، ص212

ملحق رقم 5: يمثل ميثاق التكامل الاقتصادي بين مصر والسودان 1981

الباب الاول

الاهداف والمبادي

مادة (١)

تستهدف كل من جمهورية السودان الديمقراطية وجمهورية مصر العربية بتوقيع هذا الميثاق ، توطيدعلاقتهما الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية والعسكرية علي أسس تتفق والصلات والروابط الطبيعية والتاريخية لشعب وادي النيل وبأن يعامل مواطن اي من البلدين المتمتع بحق الاقامة في البلد معاملة مواطنيه في كل الحقوق والواجبات في المجالات المنصوص عليها فى هذا الميثاق ووفقا لقوانين البلد الذي يقيم فيه .

أولا : في المجال الخارجي :

*ان التنسيق والتكامل في مجال العمل الخارجي لكل من البلدين ضرورة تفرضها حماية ودعم المبادىء التي آمن بها كل من الشعبين الشقيقين والتى يعمل لها كل منهما من خلال عملهما المشترك في جميع المنظمات والمؤسسات الدولية والاقليمية .

* كما ان التنسيق والتكامل في هذا المجال ، يمثل في الوقت ذاته المدخل الطبيعي لتأمين فاعلية العمل التكاملي في المجال الداخلي للدولتين الشقيقتين .

* وانطلاقا من أهمية تنسيق وتكامل العمل بين البلدين في المجال الخارجي بتعيين :

١- تنسيق السياسات التى تتبعها الدولتان في مجال العلاقات الدولية .

٢- التنسيق بين الدولتين في مجال التمثيل الدبلوماسي والقنصلي .

٣- التنسيق بين وفود البلدين في مختلف المحافل الدولية .

٤- تطوير التمثيل الدبلوماسي بين البلدين بما يتفق ومسيرة التكامل

حنان الشيخ محمد علي، **المرجع السابق**، ص212.

الملحق رقم 6 : منهاج العمل السياسي و التكامل الاقتصادي بين السودان و مصر

منهاج العمل السياسي والتكامل الاقتصادي
بين جمهوريةَ السودان الديمقراطيةَ
وجمهوريةَ مصـــر العربيـــــةَ[1]

منذ فجر التاريخ، قامت على ضفاف النيل الخالد حضارة كبرى ربطت بين شمال الوادي وجنوبه برابطة وثقى لا انفصام لها، وألهمت شعبه، ففجرت الملكات الخلاقة فيه، تسهم بسخاء في تقدم المجتمع الانسانى كله.

وقـد تضافرت شتى عوامل التاريخ والثقافة والعقيـدة والمـصلحة طـوال قرون متعاقبـة، فنسجت تلك الوشائج الخالدة، التي ستظل دواما تربط بين شـعب السودان وشعب مصر، وعاش الشعبان الشقيقان في ظلال هذه الوشائج، يواجهان معا أحداث الحياة وتحديات الزمن.. شريكين في تبعات النضال من أجـل غـد أفضـل.

وكان مسـار الحركة الواحدة قادرا دائما على اجتياز العوائـق والعقبـات المصطنعة التي كانت توضع في طريقـه، وتجاوز فترات الركود التي فرضـت عليه الوصول إلى آفاق رحبـة من العمل الواحـد الذي يقـوم علـى وحـدة الهدف والمصير.

وكان طبيعيا، والأمة العربية تشهد أياما خالدة في تاريخها بأن تواكب هـذا البعث الجديد جهود حثيثة تستهدف ترجمـة طبيعة العلاقة العضوية بين الـشعبين إلى منهج عملي وواقع ملموس بحيث يحل التفاعل محل التعامل. وتصبح العلاقة – بحكم المناخ الذي تهيأ لها – قادرة على مواجهة كل التحديات.

وإزاء هذا كله يؤكد الرئيسان محمد أنور السادات وجعفر محمـد نميـرى حرصهما وحرص الشعبين السوداني والمصري على المضي قدما فـي طريـق

حنان الشيخ محمد علي ،المرجع السابق ،ص 336

...../.....

العمل الوحدوي الرشيد، وتجنيد الجهود المشتركة والطاقات البشرية والمادية في البلدين من أجل التقدم والرخاء.

واتفق الرئيسان، في إطار مسئوليتهما التاريخية، على تعميق وتطوير الروابط بين الشعبين في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والعسكرية، عن طريق إقامة مؤسسات تضمن استمرار التعاون وتكرس التفاعل، فتجعله أسلوبا للفكر ومنهاجا للعمل، بعيدا عن الارتجال والانفعال.

وتحقيقا لهذا المعنى الكبير، اتفق الرئيسان على عقد اجتماعات دورية مرة في السنة على الأقل للتداول والتشاور والمتابعة.

كما اتفق الرئيسان على تشكيل لجنة وزارية عليا من وزراء الخارجية والاقتصاد والري والنقل والزراعة والإعلام والتربية والتعليم والأوقاف، تنبثق عنها لجان فنية متخصصة في الشئون الاقتصادية والثقافية وشئون النقل والمواصلات، على أن تجتمع هذه اللجنة دوريا في العاصمتين، وأن تبحث اقتراحات ومشروعات محددة وتتشيء الأجهزة والنظم الكفيلة بتوفير الامكانات الفنية والإدارية والمالية اللازمة لنقل هذه المشروعات إلى حيز التنفيذ، كما ترفع تقارير دورية للرئيسين كل ستة أشهر تعكس الإنجاز الفعلي للعمل المشترك.

وإذ قام في البلدين الشقيقين تنظيمان سياسيان يجمعهما الأصل المشترك والهدف الواحد والعمل المتصل والتجربة النضالية المشتركة، فقد اتفق الرئيسان على تشكيل لجنة سياسية عليا من ثلاثة من أعضاء الأمانة العامة لكل من التنظيمين، يناط بها تنشيط أجهزتهما لتنفيذ برامج التعاون بينهما، ومتابعة نشاط الأمانات المتخصصة في مختلف مجالات التعاون المشترك سواء من حيث توحيد الأفكار والمفاهيم، أو تبادل الخبرات التنظيمية والحركية وتنظيم الزيارات لقيادات وأعضاء التنظيمين، حتى مستوى الوحدة الأساسية ضمانا للتعارف الجماهيري المباشر، والإطلاع على التجربة النضالية في كل من البلدين الشقيقين.

على أن يواكب هذا التحرك الجماهيري تجنيد واع لوسائل الإعلام ولكل أجهزة التنظيمين السياسيين لخدمة الأهداف المشتركة للثورتين، وقد اتفق على أن

ملحق رقم 7: يمثل اتفاقية الدفاع المشترك بين السودان ومصر 15 يوليو 1976

إن حكومتي جمهورية مصر العربية وجمهورية السودان الديمقراطية استجابة لرأي الشعبين الشقيقين.

وانطلاقاً من إيمانهم الذي لا يتوعزع بالمصير المشترك والمصلحة الواحدة وتتيسقاً لجهودهما في تأمين وحماية سلامتهما وأمنهما..

وتعزيزاً لقدرتهما الدفاعية إزاء التحديات التي تواجهها الأمة العربية في هذه المرحلة التي يجتازها النضال العربي المشترك في سبيل تحرير الأرض واسترداد الحق المغتصب.

وتعميقاً للتعاون الذي هدفت إليه معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية الموقعة في ١٧ يونيو ١٩٥٠.

واستلهاماً للأهداف السامية لميثاق الوحدة الإفريقية الموقع في مايو ١٩٦٣، وعلى هدى منهاج العمل السياسي والتكامل الاقتصادي الموقع في ١٣ فبراير ١٩٧٤.

قد اتفقنا على عقد اتفاقية للدفاع المشترك لتحقيق هذه الغايات وذلك على النحو التالي:

المادة الأولى تعتبر الدولتان المتعاقدتان كل اعتداء مسلح يقع على أي منهما أو على قواتهما المسلحة اعتداء عليهما، وذلك فإنهما – عملاً بحق الدفاع الشرعي الفردي والجماعي المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة وميثاق جامعة الدول العربية – تلتزمان بأن تبادر كل منهما إلى معونة الدول الأخرى التي وقع عليها الاعتداء وأن تتخذ الدولتان معاً وعلى الفور جميع التدابير وتستخدما كل ما لديهما من وسائل – لرد العدوان ورده.

المادة الثانية تتبادل الدولتان المعلومات، وتتشاوران بناء على طلب أي منهما في حالة خطر اندلاع الحرب أو عند وقوع اعتداء مفاجئ أو قيام حالة مفاجئة يخشى خطرها، وتبادر الدولتان على الفور إلى توحيد خططها وحركتها.

آدم محمد احمد عبد الله، **المرجع السابق**، ص385.

...../.....

المادة الثالثة وضماناً لفاعلية هذه الاتفاقية، ينسق الطرفان خطط واساليب تطوير قواتهما المسلحة بما يكفل استيعاب أحدث الأسلحة المتقدمة. المادة الرابعة قررت الدولتان المتعاقدتان إنشاء الأجهزة الكفيلة بتنفيذ هذه الاتفاقية، ومنها:

١- مجلس الدفاع المشترك.

٢- هيئة الأركان المشتركة.

المادة الخامسة ١- يتكون مجلس الدفاع من وزراء الخارجية والحربية في البلدين، وهو المرجع الأعلى لهيئة الأركان المشتركة.

٢- يشمل اختصاص مجلس الدفاع ما يلي:

(أ) وضع الأسس والمبادئ العامة لسياسة تعاون البلدين في كافة المجالات لردع ومنع الاعتداء عنهما.

(ب) وضع التوصيات اللازمة لتوجيه وتنسيق نشاط الدولتين لخدمة المجهود الحربي المشترك.

(ج) التصديق على قرارات هيئة الأركان المشتركة.

(د) يجتمع المجلس دورياً كل ستة أشهر، مرة في القاهرة وأخرى في الخرطوم بالتناوب، أو كلما دعت الظروف حسب تقدير أي من الطرفين.

المادة السادسة ١- تتألف هيئة الأركان المشتركة من رئيس أركان القوات المسلحة في البلدين، ومن عدد متساو من ضباط الأركان في كل منهما حسبما ما يقرره مجلس الدفاع.

٢- وتختص هيئة الأركان بإعداد الخطط والدراسات الكفيلة برفع الكفاءة القتالية للقوات المسلحة في البلدين وتطويرها في مجالي التسليح والتدريب وعرض ما يلزم عرضه من هذه الخطط والدراسات على مجلس الدفاع للتصديق عليها.

٣- تجتمع الهيئة دورياً كل ثلاثة أشهر أو كلما دعت الحاجة إلى ذلك بطلب من أحد رئيس أركان الدولتين.

المادة السابعة مدة هذه الاتفاقية خمس وعشرون سنة وتتجدد تلقائياً لمدة خمس سنوات ما لم تخطر احدى الدولتين المتعاقدتين الدولة الأخرى برغبتها في الانسحاب منها قبل سنة من تاريخ انتهاء المدة.

فهـــــرس

مقدمة.....أ-ث

الفصل الأول :الخلفية التاريخية للعلاقات السودانية المصرية(1899-1956)..6-13

المبحث الأول : العلاقات السودانية المصرية (1899-1953).....6-11

1- اتفاقية الحكم الثنائي المصري الانجليزي1899.....9-11

2- معاهدة 1936 و ردود الفعل في السودان.....11-12

3- ردود الفعل في مصر.....12-13

المبحث الثاني:اتفاقية الحكم الذاتي و تقرير مصير السودان 1953.....14-22

1- مؤتمر الخريجين 14-16

2- الأحزاب السودانية في السودان.....17-20

3- ثورة يوليو المصرية و أثرها في علاقات البلدين.....20-22

المبحث الثالث: السودان و استقلاله عام 1956.....23-26

1- استقلال السودان.....23-24

2- عهد حكومة عبد الله الائتلافية.....24-26

الفصل الثاني: مصادر النزاع و الوفاق بين البلدين.....28-32

1- الموقع الجغرافي لحلايب.....28-29

2- إثارة حكومة مصر لمسالة حلايب 29-30

3- موقف السودان من مسالة حلايب 30-32

المبحث الثاني: مياه النيل.....33-42

1- اتفاقية نهر النيل 1929..... 33-37

2- اتفاقية نهر النيل 1959..... 37-40

3- انتقاد اتفاقية نهر النيل 1959..... 40-42

الفصل الثالث:طبيعة العلاقات بين البلدين (1969-1990)..... 44-70

المبحث الأول :العلاقات السياسية و الاقتصادية 44-57

المبحث الثاني:العلاقات الثنائية في عهد حكومة الإنقاذ الوطني 58-61

1: موقف مصر من انقلاب البشير 58-59

2: التعاون المشترك و محاولات الاحتواء يوليو 1989-1990م..... 60-61

المبحث الثالث:تجربة التكامل و اتفاقية الدفاع المشترك..... 61-67

1: الخطوات العملية للتكامل 61-67

2: إيجابيات و سلبيات ميثاق الإخاء..... 67-68

3: إتفاقية الدفاع المشترك 68-70

الخاتمة..... 72-74

قائمة المصادر و المراجع..... 76-83

الملاحق..... 84-93

فهرس الموضوعات..... 94

فهرس الملاحق..... 95

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
الملحق 1	خريطة توضح جغرافية منطقة حلايب	84
الملحق 2	صور توضح رؤساء السودان و مصر	85
الملحق 3	اتفاقية نهر النيل	87
الملحق 4	اتفاق بين السودان و مصر للانتفاع بمياه النيل	88
الملحق 5	ميثاق التكامل الاقتصادي بين مصر و السودان	89
الملحق 6	منهاج العمل السياسي و التكامل الاقتصادي بين السودان و مصر	90
ملحق 9	اتفاقية الدفاع المشترك بين السودان ومصر	92